الفصل الثالث:

أمريكا والعالم باعتباره أمريكا

"الحقيقة تجرح أحيانا".

نتعلم الكثير من شعار المسلسل التلفزيوني "الاسم المستعار"(Alias) الذي أنتجته شركة "ايه بي سي" (ABC)، وتدور قصته حول طالبة متخرجة من الجامعة وجدت نفسها عميلة سرية مزدوجة ورفيعة المستوى. وصف المسلسل بأنه يعرض تسلية هروبية ممتازة ولا يقدم أية اعتذارات. لكنه، بأحداثه التي ابتكرت بأسلوب بارع يحبس الأنفاس وحبكته المنافية للعقل والمنطق، يخبرنا الكثير عن أمريكا وكيف ترى العالم الخارجي.

أشرنا في الفصل الأول إلى أن الأفلام السينمائية والتلفزيونية تعكس "الواقع" وتبنيه في ذات الوقت. ولا تكتفي بـ"بث" أيديولوجية معينة فقط؛ بل هي أيديولوجيا بحد ذاتها، مثلما لاحظ الروائي والناقد الإيطالي امبرتو ايكو. ومسلسل "الاسم المستعار" أيديولوجيا أمريكية بامتياز. في المسلسل تكتشف سيدني بريستو، الشابة النشيطة الرياضية أن وكالة

الاستخبارات التي تعمل فيها، "سي دي ـ 6"، ليست فرعا سريا تابعا لوكالة المخابرات المركزية "سي أي ايه" (CIA) بل هي معادية للعالم الحر. وأنها في الحقيقة لا تحارب من أجل القيم الأمريكية، وإنما لصالح أعداء أمريكا. تسعى سيدني لطلب العون من وكالة المخابرات المركزية "الحقيقية" وتتحول إلى عميلة مزدوجة: مهمتها متابعة العمل في وكالة "اس دي ـ6" وإرسال تقارير بما تكتشفه إلى وكالة "سي. أي. ايه". في واقع الأمر لم نتمكن، نحن المشاهدون، ولا حتى سيدني، من تمييز الفارق بين أهداف وقيم الوكالتين، الحقيقية والمزيفة. وسرعان ما تكتشف سيدني أن أبيها الذي هجر العائلة ويعمل ظاهريا في وكالة "اس دي ـ6"، ليس عميلا مزدوجا لوكالة المخابرات المركزية "سي أي ايه" فقط، بل لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أيضا، وأن أمها كانت تقوم بعمليات اغتيال لصالح المخابرات السوفييتية (KGB)، وأن وكالات الاستخبارات العالمية تخوض معركة دموية للحصول على كتاب قديم عمره خمسمائة سنة، ابتكر فيه عالم إيطالي من عصر النهضة مخططا مستقبليا لتقانة القرن الحادي والعشرين!

لسدني شخصية ثنائية، مثل أمريكا بالضبط: في ذاتها العادية، تجسد البراءة والفضيلة، وتشعر باستمرار بالقلق وعدم

الأمان، وتحاول جاهدة تحسين مستواها الدراسي، وتواسي زميلتها التي تساكنها الشقة لتسلو لوعة هجران الحبيب، وتأسف لفقد خطيبها، وتغضب من أبيها الذي هجر العائلة، وتفكر بأمها، وتصد محاولات صديقها الصحفي الأحمق. وهنالك غيض من حالات تفحص المشاعر الذاتية، وتناول الشراب، والاستلقاء على الأرائك الوثيرة، والأحاديث الإنسانية الرقيقة المتبادلة في حياتها العادية. ولكنها حالما تقوم بمهمة ما تتحول إلى آلة مقاتلة بأسها شديد. وبمساعدة أحدث وسائل التقانة المتقدمة (التي تُركّب بواسطة رجل مهووس وبليد داخل وكالة "اس دي - 6")، تقاتل مثل "المُبيد" (في الفيلم الشهير، Terminator)، وتركل، وتقفز من ناطحات السحاب، وتخرق بقضيب هوائي السيارة عيون مهاجميها. تصبح هنا باردة كليا وعاقدة العزم تماما، حتى حين يقتلع الأشرار الذين قاموا باستجوابها إحدى أضراسها بكماشة. تنتهي كل حلقة وسيدني في خطر داهم مميت، لتتجاوزه بثقة مطلقة وحرفية تامة.

بالنسبة لمسلسل "الاسم المستعار"، أمريكا هي العالم. المشاهد في الحلقة المعتادة تنتقل بسرعة الضوء من لوس أنجلوس إلى القاهرة وموسكو، وروما واكسفورد، وتوسكانا وجنيف، ومدريد وساو باولو، من المصحة العقلية في بخارست إلى

الصحراء القاحلة في الأرجنتين، قبل العودة إلى لوس أنجلوس مجددا. باقي العالم مجرد "شرفة" لأمريكا، حيث يوضع الأشرار - أعداء وكالة "سي أي ايه" إضافة إلى وكالة "اس دي - 6" - الذين يمكن تمييزهم بوصفهم "الآخر"، في مكانهم المناسب بشكل حازم وصارم. كل مكان تذهب إليه سيدني لتنفيذ مهماتها، يبدو - بغض النظر عن بعض التفاصيل الثانوية وبعض الأهالي ذوي المظهر الغريب - مثل لوس أنجلوس تماما، حيث صوّر المسلسل. وأنى نظرت، وحيثما التفتت، تتبنى سيدني نفس المنظور. وليس من المفاجئ أنها تتحرك في أرجاء العالم اللاأمريكي وكأنها في باحة منزلها الخلفية، وتعود من كل مهمة وكأنها خرجت للتسوق في مجمع الحي. أعداؤها أيضا موجودون في كل مكان ومن كل الأصناف والأجناس والألوان: عرب وصينيون، روس وكوبيون - كلهم يعملون ضمن شبكات مستقلة وسرية.

ما يظهره "الاسم المستعار" ليس حقيقة أن أمريكا تريد أن تحكم العالم، بل واقع أنها تحكمه فعلا، ذلك أكثر ملاءمة للوقائع وأقرب إلى طبيعة الأشياء. الأمم والدول والحدود الجغرافية والبنى السياسية ليست مهمة؛ المهم هو جماعات من الشبكات المتنازعة تسعى وراء مصالحها على مسرح العالم.

ليس هناك قوى متنافسة لأنه لا يوجد سوى قوة واحدة، مصدر وحيد للقانون والنظام. في مثل هذا النظام الطبيعي، لا معنى للحديث عن الإمبراطورية والإمبريالية والاستعمار الأمريكي، وفي الحقيقة، إن مثل هذا الخطاب الطنان والتحليل المبتذل قد عفاهما الزمن وهو أمر خطير. الإمبراطوريات تتطلب مستعمرات يجبر فيها الأهالي رغما عن إرادتهم على الخضوع والإذعان؛ والاستعمار يستلزم وجود حاضرة مهيمنة تحاول اقتناص الأسواق وفرض حكمها على بلد بعيد. لكن عالم اليوم يشبه استطالة ممتدة للمجتمع الأمريكي، حيث يقوم كافة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية - عموما - باعتناق الثقافة والقيم الأمريكية عن طيب خاطر. المسافة فقدت معناها، كما يظهر المسلسل بكل وضوح. وبغض النظر عن بضع "دول مارقة" وشاذة، يندر وجود "أقطار نائية" بحاجة لأن "تتأثر" بالإمبريالية المجردة. ولذلك فإن أمريكا ليست قوة إمبريالية/ استعمارية عتيقة الطراز تسعى وراء "مجالات النفوذ" وتتنافس مع القوى الاستعمارية الكبرى: فهي دولة مفرطة القوة وليس لها نظير ولا شبيه ولا مثيل. ولا نفاجئ إذن من إدراك المسلسل للعالم بوصفه أمريكا. أمريكا هي العالم؛ والعالم هو أمريكا.

إذا كان العالم هو أمريكا، فهذا يستدعي لزوما أن تكون مصالح واهتمامات أمريكا هي مصالح واهتمامات العالم، وكل الذين يعملون ضد مصالح أو ثقافة أمريكا أو منظورها للعالم، يعملون في الواقع ضد رفاهه وسعادته وأمنه. هذه الدول والجماعات من الناس تشبه العديد من المشبوهين، والأوغاد، والمجرمين الذين يجدهم المرء في أي "غيتو" أمريكي؛ ولذلك يجب إحضارهم إلى قبضة العدالة من أي بقعة كانوا فيها بأسرع وقت وبأكفأ طريقة ممكنة. ذلك هو منطق عمليات التدخل العسكري الأمريكي طيلة أكثر من قرن. وفي الحقيقة تدخلت أمريكا عسكريا في الدول الأخرى بنفس السهولة والوتيرة التي أنجزت بهما سيدني، العميلة المزدوجة المتفوقة، مهماتها الخارجية. فقد أرسلت الولايات المتحدة جنودها إلى بلاد نائية مثل الصين، وكوريا، وفيتنام، وإندونيسيا، وأخرى قريبة منها مثل كوستاريكا، وغواتيمالا، وغرينادا.

في وقت مبكر يرجع إلى عام 1823، أوجد الرئيس جيمس مونرو (1817 .1825) عقيدة باتت تعرف باسم "مبدأ مونرو" ـ أصبح بموجبه النصف الغربي الأمريكي من العالم خارج حدود المغامرات الأوروبية، حيث اعتبرت أية محاولة من

هذا القبيل تهديدا "خطرا على سلامنا وأمننا". كل ما كان يحدث في الأمريكيتين كان يعني الولايات المتحدة بشكل مباشر، وعلى أساس هذه الفرضية، يصعب أن نجد دولة في أمريكا اللاتينية لم تكابد ويلات الطغيان الأمريكي. ومازال تدخل الولايات المتحدة في تشيلي عام 1973 عالقا في الأذهان، حين أسقطت حكومة سلفادور الليندي (1970-1973) المنتخبة ديمقراطيا ونصبت الديكتاتور اليميني الجنرال اوغستو بينوشيه. لم يكن الليندي "مهرطقا" ظهر حديثا، بل كان جزءا من العملية السياسية الداخلية في تشيلي منذ عهد طويل. ولم يقتصر الأمر على اغتيال الليندي، بل جرى اعتقال آلاف مؤلفة من مؤيديه، وعذبوا وقتلوا - بمن فيهم بعض المواطنين الأمريكيين - وذلك بدعم وتشجيع من حكومة الولايات المتحدة، أو تغاضيها عما حدث في أفضل الأحوال.

ثم هناك نيكاراغوا، حيث خاضت الولايات المتحدة في الثمانينات حربا مريرة وطويلة ضد نظام الساندينيين اليساري. كان هذا التدخل نسخة طبق الأصل تقريبا عما حدث عام 1927 عندما أجاز الرئيس الأمريكي كالفين كوليج (1923-1929) الغزو العسكري الأمريكي الثاني عشر لنيكاراغوا في أقل من ثلاثة أرباع القرن، لقلب نظام حكم الحزب الليبرالي، الذي

كان اوغستو سيزار ساندينو أحد زعمائه. الليبراليون المؤيدون لساندينو، مثل الساندينيين اللاحقين الذين حملوا اسمه تخليدا لذكرى نضاله، كانوا في رأي الولايات المتحدة "متخمين بالأفكار البلشفية". ومثلما أثبتت جلسات الاستماع للشهادات المتعلقة بفضيحة إيران - كونترا[1]، تشبثت حكومة الولايات المتحدة بدعمها لمتمردي الكونترا وتمويلهم من أرباح تجارة المخدرات، متحدية في ذلك قرارات الكونغرس. أما الأس المنطقي لمعارضة الساندينيين ودعم متمردي الكونترا (الذين اشتهروا باتباع أساليب الترهيب والتخويف والقتل والتعذيب ضد المواطنين الأبرياء في نيكاراغوا)، فتمثل في كون الساندينيين، على شاكلة "البلاشفة"، النقيض الضدي للديمقراطية. لكن الساندينيين "غير الديمقراطيين" حين هزموا في الانتخابات العامة التي جرت في نيكاراغوا في شباط / فبراير 1990، تنحوا عن السلطة. علاوة على ذلك، قاد دانييل اورتيغا حزب الساندنيستا في ثلاثة انتخابات لاحقة، وقبل في المرات الثلاث حكم الناخبين السلبي في نيكاراغوا. وتبين أن الأغلبية الساحقة من مواطني نيكاراغوا قدَّروا، فيما وراء القضايا المباشرة لسياستهم الداخلية، أن بلادهم ستكون في وضع أكثر أمانا وستتمتع بالسلام على الأرجح إن بقي اورتيغا خارج الحكم كي لا يستفز الولايات المتحدة لتتدخل مرة أخرى في نيكاراغوا.

في تشرين الأول/أكتوبر 1983، قامت الولايات المتحدة بغزو غرينادا، الجزيرة الصغيرة في البحر الكاريبي؛ والقائمة تطول: فقد كررت الولايات المتحدة تدخلها العسكري والسري في كل دول أمريكا اللاتينية تقريبا: بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوبا، الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جمايكا، المكسيك، بنما، البيرو، سورينام، أورغواي. في الظاهر، كانت عمليات التدخل هذه دفاعا عن "الديمقراطية"، و"حقوق الإنسان"، و"الحرية"، لكنها انتهت على الدوام بتأمين وضمان أسواق لأمريكا. كما حدثت كلها لدعم /أو تنصيب بعض من أشهر منتهكي مبادئ "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، و"الحرية". أما الذين دفعوا ثمن ضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة فكانوا مواطنين عاديين أبرياء تعرضوا في هذه الدول للذبح والسجن والتعذيب، وظلوا يرزحون تحت ذات البنى الاقتصادية التقييدية التي توارثوها عن الاستعمار الإسباني، وعملت على تأبيد فقرهم المدقع، وإطالة أمد كافة الشرور والأضرار الناتجة عن غياب العدالة وانعدام الفرص المتساوية.

بعد مأساة الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، نشر زولتان غروسمان، وهو ناشط أمريكي في مجال السلام العالمي

ومساهما منتظما في المجلة الراديكالية "كاونتربنش" (Counterpunch)، قائمة بعنوان "قرن من عمليات التدخل العسكرية الأمريكية، بدءا بونديد ني وانتهاء بأفغانستان"، وذلك بالاعتماد على محفوظات الكونغرس وخدمات أبحاث مكتبة الكونغرس (انظر نهاية هذا الفصل). يدرج غروسمان 134 عملية تدخل، صغيرة وكبيرة، عالمية ومحلية، قامت بها الولايات المتحدة خلال 111 سنة بين عامي 1890-2001. وتظهر القائمة أن معدل عمليات التدخل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ 1.15 عملية كل سنة؛ وارتفع إلى 1.29 خلال الحرب الباردة. وبعد سقوط جدار برلين، زاد المعدل ليصل إلى عمليتين اثنتين كل سنة. وهكذا، ازدادت عمليات التدخل التي قامت بها الولايات المتحدة لحماية "مصالحها" مع توسع الإمبريالية الأمريكية المفرط. علاوة على ذلك، وكما يظهر يوهان غالتونغ مدير شبكة "ترانسيند" (شبكة السلام والتنمية) في كتابه "بحثا عن السلام" (2002)، فإن الأنماط المكانية لعمليات التدخل تغيرت تغيرا حادا في حقبة ما بعد الحرب[2]. إذ تركز التدخل الأمريكي أولا على شرق آسيا (كوريا، فيتنام، إندونيسيا، إضافة إلى إيران)، وكان متطرفا في عنفه وضراوته. أما بؤرة التركيز الثانية فكانت أوروبا الشرقية (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي)، لكن نتيجة وجود قوة عظمى مقابلة، لم

تكن عمليات التدخل عنيفة بشكل سافر. المرحلة الثالثة كانت في أمريكا اللاتينية، بدءا بكوبا ووصولا إلى معظم دول القارة. العنف هنا كان محدودا وشاملا في آن، لكنه لم يصل إلى ضراوة العنف الذي استخدم في شرق آسيا. المرحلة الرابعة تركزت على غرب آسيا، بدءا بفلسطين وإيران، مرورا بليبيا ولبنان/ سورية، ووصولا إلى العراق في التسعينيات، ثم إلى أفغانستان في بداية القرن الحادي والعشرين. إذن، انتقلت عمليات التدخل من المجتمعات الكونفوشيوسية - البوذية، إلى الثقافتين المسيحية الأرثوذكسية والمسيحية الكاثوليكية، وأخيرا إلى الحضارة الإسلامية.

لقد اكتسب العالم معظم مدركاته الشعبية الشائعة عن أمريكا، وعرف رأي أمريكا بالعالم من خلال مسلسلات تلفزيونية مثل "الاسم المستعار"، وأفلام هوليودية مثل "الفعل التنفيذي"، و"الحصار". لكن الإدراك ارتكز أيضا على التجربة المتعينة الملموسة - على سبيل المثال، كيفية تصرف الولايات المتحدة في المنتديات الدولية كالأمم المتحدة. في الحقيقة، لا يبتعد مسلك الولايات المتحدة في الأمم المتحدة كثيرا عن منطق وكالة "اس دي-6" في مسلسل "الاسم المستعار": نظرا لأننا نتحكم بالعالم، يمكننا أن نفعل به ما نشاء. ومثلما يشير

الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي في كتابه "الغالب: ملحمة الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة"، أصبحت الأمم المتحدة الآن من أملاك قوة وحيدة ـ الولايات المتحدة ـ تتلاعب بالهيئة الدولية وتستغلها لمصلحتها الذاتية، وذلك من خلال الترهيب والتهديد واستخدام حق النقض[3]. فحين يتناسب الوضع مع مصالحها، تستخدم الأمم المتحدة لشرعنة أفعالها، وبناء التحالفات، وفرض العقوبات على "الدول المارقة". وحين يعارض الرأي العام العالمي الولايات المتحدة، تتعامل مع الأمم المتحدة بازدراء تام. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيس في إنشاء المنظمة الدولية ـ والمبادرات التي أطلقتها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ كمؤسسة لتعزيز ومؤازرة ونشر "الديمقراطية" و"الحرية" على غرار النموذج الغربي لتصبحا معيارا عالميا. لكن على مدى تاريخ الأمم المتحدة، استخدمت الولايات المتحدة باستمرار حق النقض لعرقلة صدور أي قرار أو إعلان لا يعكس أولوياتها أو مصالحها التجارية. يقول وليام بلوم في كتابه "الدولة المارقة" (2001): "وجدت الولايات المتحدة نفسها بشكل متكرر يلفت الانتباه أنها تقف ـ لوحدها، أو مع دولة أو اثنتين ـ موقفا يعارض قرارات الجمعية العامة التي تستهدف تعزيز ومساندة حقوق الإنسان، وتدعيم السلام، ونزع الأسلحة النووية، وتحقيق

العدالة الاقتصادية، ومؤازرة الكفاح ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وخروج إسرائيل السافر على القانون، وغير ذلك من القضايا التقدمية". ويعدد بلوم مائة وخمسين مثالا على حالات تكررت بين عامي 1984 .1987 كانت فيها الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي صوتت بـ "لا" ضد قرارات الجمعية العامة[4].

بالإضافة إلى كل ذلك، لم تدفع الولايات المتحدة المستحقات المترتبة عليها للأمم المتحدة منذ عقود من السنين. وحين وافقت في نهاية المطاف (من حيث المبدأ) على دفع المستحقات المتأخرة مقابل إجراء تخفيض عليها، رفضت الوفاء بوعدها. أما مشاعر الاستياء من الولايات المتحدة في الاجتماعات العادية للأمم المتحدة فوصلت إلى درجة من الحدة بحيث يمكن الإحساس بها في جو القاعات. هذا الاستياء هو الذي أدى إلى قيام "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" التابع للأمم المتحدة بطرد الولايات المتحدة من لجنة حقوق الإنسان التي تضم خمسة وثلاثين عضوا في أيار/ مايو 2001. وهو أمر يحدث لأول مرة منذ تأسيس اللجنة في عام 1946. قرار اللجنة اتخذ عبر الاقتراع السري، ولربما يتوقع المرء أن هذا الإجراء قد اتخذ بمبادرة من دول العالم الثالث التي تملك سلسلة طويلة من المظالم

والشكاوى. لكن في الحقيقة، فإن أصوات الدول الأوروبية و"الصديقة" هي التي أخرجت الولايات المتحدة من اللجنة في نهاية المطاف. وأصيبت الولايات المتحدة بهزيمة مماثلة عام 1998، حين طردت من (ثم أعيدت فيما بعد إلى) اللجنة الاستشارية حول المسائل الإدارية والميزانية التابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة أساسية تتعامل مع قضايا التمويل في الهيئة الدولية برمتها.

عارضت الولايات المتحدة بإلحاح متواصل مبادرات الأمم المتحدة المهمة في مجال حقوق الإنسان. وهي إحدى اثنتين من الدول فقط - الأخرى العراق - التي لم تصادق حتى الآن على ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل الذي يشكل معلما أساسيا من معالم إنجازات المنظمة الدولية. كما امتنعت عن المصادقة على معاهدة حظر الألغام الأرضية وميثاق تأسيس محكمة الجنايات الدولية. وتبعا للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي تراقب وتشرف على ممارسات وأعمال الدول الأعضاء، ثابرت الولايات المتحدة بعناد على انتهاك الميثاق الدولي لمناهضة التعذيب: فالقوات الأمريكية الخاصة (أصحاب القبعات الخضر) استخدمت بشكل روتيني مختلف أساليب التعذيب خلال التحقيق مع أسرى الحرب في فيتنام، وعذبت وكالة المخابرات المركزية (CIA) من تشتبه بهم من المتسللين إلى

منظمات المهاجرين السوفييت في أوروبا الغربية، ودربت الولايات المتحدة وساندت "السافاك"، جهاز المخابرات السيئ الصيت في عهد شاه إيران، كما دربت وزودت أجهزة الاستخبارات في بوليفيا وأورغواي والبرازيل وإسرائيل بالأساليب التقنية وأدوات التعذيب المتطورة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وكما لاحظ بلوم، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي عارضت في عامي 1982 و 1983 إعلان أن التعليم والعمل والرعاية الصحية والغذاء المناسب والتنمية الوطنية هي من حقوق الإنسان. وبدا أنه حتى بعد مرور ثلاثة عشر عاما لم يطرأ على المواقف الأمريكية أي تغيير "يخفف من حدتها". ففي عام 1996 شددت على هذه المواقف خلال انعقاد قمة الغذاء العالمي برعاية الأمم المتحدة التي أكدت على "حق كل فرد بالحصول على غذاء مفيد وآمن". فقد أصرت على أنها لا تعترف "بالحق في الغذاء". وبالنسبة لشعوب الدول النامية، تشكل هذه الحقوق - التي أيدها المجتمع الدولي ودافع عنها باعتبارها معايير عالمية - جزءا من نضالها ضد ممارسات الاستبداد والطغيان، والفساد والظلم المنتشرة على نطاق واسع داخل دولها، مثلما هي جزء من الكفاح ضد الشركات والمنظمات التابعة للدول الأجنبية. فضمن سياق وتاريخ شعوب العالم الثالث، يفتح تأسيس وترسيخ هذه المبادئ كحقوق ثابتة باب الحوار والجدل حول ميراث

المظالم الذي مازال يخلق العديد من حالات عدم المساواة، والفقر، وغياب الفرص العادلة؛ كما يزودها بإمكانية "إحداث التغيير". لكن واشنطن دعمت وآزرت قضية واحدة لا غير: حرية التجارة[5].

إذا كانت أمريكا هي العالم، فهي لا تحتاج للمؤسسات والهيئات الدولية لإدارة سياستها الخارجية والاقتصادية. وعلى وجه العموم، لم تبد الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالهيئات الدولية مثل "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (UNDP)، و"منظمة التربية والعلوم والثقافة" التابعة للأمم المتحدة (UNESCO)، و"المفوضية العليا للاجئين" (UNHCR). أما المؤسسة الوحيدة التي تحافظ أمريكا على سيطرة تامة عليها فهي "منظمة التجارة الدولية" (WTO). وفي الحقيقة، كثيرا ما أشار المراقبون إلى أن منظمة التجارة الدولية ليست سوى أداة رئيسية للحفاظ على "الاستعمار الأمريكي الجديد". لكن هذا يعيدنا إلى أسلوب عتيق تجاوزه الزمن في مقارناته مع الإمبراطوريات الأوروبية. إذ تعتبر التقانة اليوم المادة اللاصقة التي تربط الإنتاج والتوزيع وأنظمة السوق، وتصل بين المنتجين والمصممين والمستهلكين، وتمكن رأس المال والسلع الثقافية من الانطلاق في مختلف أنحاء العالم دون أي اعتبار للحدود. وكما نرى في

مسلسل "الاسم المستعار"، فإن التكنولوجيا هي التي تمكن سيدني من أداء مهمتها بمثل تلك السهولة. ففي أي مكان في العالم تسافر إليه، تظل على اتصال مستمر برؤسائها. وبمقدورها أن تفتح صندوق الودائع في أي مصرف محاط بأشد إجراءات الأمن احترازا بخلال ثوان قليلة، وذلك باستخدام الأدوات القاطعة التي تعمل بالليزر، وتطلب النجدة من حوامة الـ"سي أي ايه" بشكل آني ومن مسافات بعيدة. وعلى نحو مشابه، فإن تقانة أمريكا الكلية القدرة والكفاءة، التي يصل مدى نفوذها وتأثيرها إلى كل مكان، هي التي تمكنها من العمل والأداء كدولة مفرطة القوة. وفي عالم تتصل أجزاءه اتصالا وثيقا مع بعضها بعضا، حيث يمكن أن تنتقل ملكية مبلغ 1.5 تريليون دولار من طرف لآخر بخلال يوم واحد، تتجمع كل أوراق اللعب في أيدي أولئك الذين يتحكمون بالتقانة والمعلومات - الأمر الذي يؤدي إلى قيام إمبريالية استعمارية جديدة مفرطة القوة.

لا تشمل المنتديات المختارة لتعزيز وتكريس القوة المفرطة للولايات المتحدة والحفاظ على الإمبريالية التقانية، منظمة التجارة الدولية (WTO) فقط، بل تضم صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي أيضا. هنالك سببان رئيسان اثنان وراء ذلك.

أولا ، هذه المؤسسات العالمية الثلاث لا تتصف لا بالشفافية ولا بالديمقراطية. والسرية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار فيها تجعلها هيئات مثالية لإبقاء العالم المضطرب على مبعدة مسافة منها. ثانيا ، تمتلك منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي آليات مؤثرة لتنفيذ الالتزامات، خصوصا بالنسبة للدول النامية: الأولى من خلال التهديد بالرد ضد تصدير هذه الدول للسلع، والثاني بواسطة شروط الإقراض القاسية التي تفرض عليها بصورة صارمة لا تعرف الرحمة. والولايات المتحدة تستخدم هذه الآليات لإبقاء الدول النامية تحت السيطرة، وتسهيل عمل شركاتها المتعددة الجنسية عبر تشجيعها وإزالة العراقيل من أمامها. وتبعا للتقليد المفروض من قبل الولايات المتحدة، فإن الوظائف القيادية العليا في المؤسسات الثلاث توزع بالمشاركة بين الولايات المتحدة وأوروبا. وحين ظهر أول مرشح مؤهل من العالم الثالث، وهو التايلندي سوباشاي بانيتشباكدي، لرئاسة منظمة التجارة الدولية، قامت الدنيا ولم تقعد. فقد هدد الرئيس الأمريكي - آنئذ - بيل كلينتون بعرقلة أنشطة المنظمة بصورة دائمة إذا لم تقبل المرشح الذي اختارته أمريكا. وفسر قائلا بأنه "في تقييم المرشحين" قام "بالتركيز على مواقفهم من القضايا المهمة بالنسبة لنا"؛ وهذا الاعتبار، تبعا لكلينتون، يترادف مع "ما نعتقد أنه أفضل ما يلبي حاجات المنظمة"[6] وليس من

المفاجئ، كما تقول صحيفة "فايننشال تايمز" (FT) "أن يصف فريق الدراسة الذي عينته الأمم المتحدة منظمة التجارة الدولية بأنها 'كابوس بالنسبة للدول النامية'". فأنشطتها "تعكس جدول أعمال لا يخدم إلا غرض تعزيز مصالح الشركات المهيمنة التي تحتكر أصلا ميدان التجارة الدولية"[7]. وبحسب مجلة "الايكونومست" (Economist)، إنجيل التجارة للمؤسسة الراسخة والنظام السائد، فإن "الصندوق والبنك.. أصبحا أداة سافرة للسياسة الخارجية الغربية عموما، والأمريكية على وجه الخصوص"[8].

ما يعنيه كل ذلك أن الاقتصاد العالمي يعمل غالبا لصالح الولايات المتحدة ومنفعة "مجموعة الدول السبع" (G7) التي تقودها الولايات المتحدة (روسيا، العضو الجديد في هذه المجموعة، ترفع عددها إلى ثمان، لكنها لا تدخل في الحسبة من الناحية الاقتصادية). أما الوظيفة الأداتية لهذا الاقتصاد العالمي فتعني بالنسبة للدول النامية استمرارية الترتيبات الهيكلية التي تشتغل لإبقائها في حالة دائمة من الحرمان. وبينما تستمر هذه البنى الهيكلية في عملها، تصبح التنمية، كما تعرف وتفهم، هي المشكلة وليست الحل. فما تتطلبه التنمية التقليدية يخلق حلقة مفرغة من الظروف المعاكسة التي تعمل

ضد مصالح الدول الفقيرة. "التنمية" نادرا ما تتجاوز استيراد الدول النامية للتقانات الباهظة الثمن - والتي تجاوزها الزمن غالبا - من الولايات المتحدة وباقي الدول الصناعية؛ معدات تقنية لا تستطيع إدارتها أو تشغيلها أو صيانتها. في أغلب الأحوال، تضعف هذه التقانات الأساليب التقنية المحلية والقدرات التصنيعية المتبعة منذ عهود، وتؤدي إلى مزيد من التهميش للفقراء. هذه المفارقة أصبحت معروفة للقاصي والداني بعد أن أشبعت بحثا ودراسة وثبتت بالأدلة والبراهين، لكنها لم تفرز أي تأثير في الموقف السياسي للولايات المتحدة. وحين تتم قراءة العالم برمته من منظور رؤية وحيدة ومجموعة واحدة من "القيم" التبسيطية، فسوف تختفي الظروف المعقدة الخاصة بكل بلد على حدة - تاريخه، وكيفية تحول حظوظه الاقتصادية إلى محن وبلايا. لكن بلايا ومحن الفقراء هي مجرد حصيلة جانبية مباشرة للمصلحة الذاتية للأغنياء. الولايات المتحدة تراكم ثروة العالم بواسطة ثمانية أنواع من أساليب المناورة التجارية الماكرة، سوف نعاينها بالترتيب:

1 - ما زالت الولايات المتحدة تمول النمو المحلي بواسطة المدخرات المالية لبقية دول العالم. يقول اد مايو، مدير "المؤسسة الاقتصادية الجديدة" (NEF)، وهي وكالة استشارية متخصصة

في معالجة المشكلات الاقتصادية تتخذ من لندن مقرا لها: إن "الولايات المتحدة قد استفادت من عملتها المهيمنة. وهذا يعني استفادتها من أرباح سك العملة (الفرق بين القيمة الاسمية للعملة وتكاليف إنتاجها) أي النقود المجانية، من أرباح إصدار الدولار لاستخدامه كنقد سائل في مختلف أرجاء العالم. كما استفادت من الحق بتحديد معدلات الفائدة لتناسب مصالحها المحلية لا مصالح العالم. أحد التأثيرات الكارثية ظهر حين قامت الولايات المتحدة، عند بداية سنوات حقبة ريغان/ تاتشر، وتطبيق نظرية التحكم بالموارد المالية كوسيلة رئيسية لاستقرار الاقتصاد، برفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية، الأمر الذي عجل بانهيار المكسيك ماليا، وبدء أزمة الديون التي أصابت الدول الفقيرة بضربة قوية. ومنذ ذلك الحين، سقط العديد من الدول في شرك الديون، وحوصرت بين خيارين أحلاهما مر: إما أن تسمح بتعويم عملتها، وهو خيار صعب في وجه قوة الدولار والين واليورو، أو ربطها بالدولار، أي 'دولرة' عملتها، وهو خيار مخفق أدى إلى عواقب مروعة بالنسبة للأرجنتين مثلا. حين تقع دولة كالأرجنتين في حبائل الديون تعاني من هروب رأس المال (خرج من الأرجنتين مبلغ يقدر بمائة وثلاثين مليار دولار، أي ما يعادل تقريبا إجمالي الدين العام)، وذلك مع قيام النخب التي تلقت تعليمها في الولايات المتحدة بتحويل أموالها من البلاد إلى

مصارف الولايات المتحدة"، حسبما يقول مايو[9]. إن فخ الديون ليس سوى معادلة اقتصادية بسيطة أصابت المزارعين الصغار في الولايات المتحدة أيضا بالدمار. فقد تلقوا التشجيع على الاقتراض بفوائد متدنية لاستثمارها في "التطوير"، أي شراء معدات جديدة، وبذار.. الخ، لكن مهما اقترضوا أو حسنوا إنتاجهم، لن يتمكنوا من منافسة الشركات الكبرى التي يتيح لها حجمها ومواردها التحكم بالإنتاج والسوق. وهكذا يتفاقم عبء الديون، مما يؤدي بالدول - مثل صغار المزارعين الأمريكيين - إلى دفع فوائد تفوق ما يمكن أن تكسبه مهما بذلت من جهد وعرق.

2 - تحرم الولايات المتحدة ثلثي سكان العالم من التحكم الديمقراطي بمصائرهم الاقتصادية. وليس لدى معظم دول العالم أية فرصة للتأثير في قرارات صندوق النقد الدولي، ولا تحظى إلا بقدر ضئيل من القوة لإحداث تغيير إيجابي في منظمة التجارة الدولية. أما السياسات المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص فتمهد السبيل للملكية الأجنبية والهيمنة على الاقتصاد، لا سيما في القطاعين التصنيعي والمالي. على سبيل المثال، فرض صندوق النقد الدولي، بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بجنوب شرق آسيا، شرطا على كل من تايلند

وكوريا الجنوبية يوجب عليها السماح بمزيد من الملكية الأجنبية لاقتصادها - وذلك بإلحاح من الولايات المتحدة، وكان ذلك من الناحية الاستراتيجية أشد شروط الصندوق أهمية، "علاوة إضافية" خارج إطار شروطه العادية على الاقتصاد ذي الحجم الكبير (مثل رفع معدلات الفائدة، تخفيض الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، العجز الراهن في الميزانية). وكجزء من الصفقة مع صندوق النقد الدولي، طُلب من تايلند السماح للمصارف الأجنبية بامتلاك حصة أكبر في القطاع المصرفي المحلي. ومن خلال "شروط الإقراض" هذه، استطاع رجال الأعمال الأمريكيون وشركات التقانة الأمريكية امتلاك المصارف، والمؤسسات المالية، وقطاعات التقانة الرئيسية بشكل كلي أو جزئي - في دول العالم النامية.

3 - تؤول الولايات مفهوم "تحرير التجارة" ليعني حرية وصول الشركات الأمريكية التجارية والمتعددة الجنسية إلى دول العالم، عبر طريق أحادي الاتجاه. لقد ظل تحرير التجارة - أي إزالة وتقليص الحواجز أمام التجارة الدولية فيما يتعلق بالسلع والخدمات - يجري على قدم وساق منذ الثمانينيات. وتبعا "لاتفاقية الزراعة" ضمن إطار منظمة التجارة الدولية، وبرامج "الإصلاح الهيكلي" المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك

الدوليين، يتوجب على الدول النامية إجراء تغييرات مهمة في سياستها الغذائية والزراعية، وفتح اقتصاداتها أمام مستوردات الأغذية الرخيصة، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتقليص وتحديد الدعم لمزارعيها. وفي حين تطالب "اتفاقية الزراعة" ذاتها الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية بنسبة 24٪ خلال فترة تمتد لعشر سنوات، إلا أن معظم برامج "الإصلاح الهيكلي" تطالب بتنفيذ إجراءات أشد لتحرير التجارة، علاوة على تلك المتصلة بالطلب مثل خصخصة المشاريع التي تديرها الدولة، وإلغاء الدعم الحكومي والتحكم بالأسعار وهيئات التسويق. في الظاهر، تمت الموافقة على إنشاء منظمة التجارة الدولية وإقرار الاتفاقية بالإجماع وبمشاركة الدول النامية. أما في الحقيقة فقد جرت صياغة الاتفاقية برمتها بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ووصفت من قبل العديد من الخبراء والمنظمات التنموية المتخصصة (ومن ضمنها "أوكسفام" على سبيل المثال لا الحصر) بأنها "عملية خداع مضللة"، فاقمت من حدة الفقر في الأرياف ودمرت مصدر رزق المزارعين الصغار، في حين مكنت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من تصدير بضائعها بأسعار رخيصة إلى الدول النامية، حيث أفلس المزارعون بعد أن فقدوا قدرتهم على المنافسة. الواردات الرخيصة تأتي عبر قنوات تجارية

ومن خلال إغراق السوق بالمواد الغذائية التي تباع بأقل من سعر التكلفة الإنتاجية للتخلص من الفائض. في غانا على سبيل المثال، لا يستطيع المزارعون المحليون الحصول على أسعار اقتصادية لمنتجاتهم (ذرة، أرز، فول الصويا، أرانب، خراف، ماعز) حتى في أسواق القرى، ونادرا ما حصلوا على سعر التكلفة. بينما أجبروا على دفع أسعار باهظة ثمنا للواردات ـ مثل الأسمدة ومبيدات الحشرات وحتى البذار في بعض الأحيان. لكن أسعار المواد الغذائية للمستهلكين لا تنخفض أبدا. وبالتالي، يعاني سكان الأرياف، بالرغم من زيادة الإنتاج، وتتدهور مستويات المعيشة بالنسبة للفقراء منهم على وجه الخصوص، فيضطر عدد لا يحصى من المزارعين نتيجة لكل ذلك إلى الهجرة إلى مدن ترزح أصلا تحت عبء الزيادة السكانية لتدبر أمر الحصول على لقمة العيش. وهكذا، يدمر القطاع الزراعي المحلي، ويتقلص إنتاج الغذاء، ويتعرض الأمن الغذائي لخطر جدي. والقصة تتكرر في دولة بعد أخرى.

4 ـ تشجع الولايات المتحدة نمطا من "الحرية الاقتصادية" يدمر في واقع الأمر الحرية الاقتصادية للفقراء. فقد وضعت الدول النامية بين فكي كماشة تقليدية: فمن جهة مهدت السبيل للأعمال التجارية المعتمدة على تقانتها للدخول بشكل

حر واقتناص أسواق العالم، ومن جهة أخرى، عملت على كبح الجهود التي تبذلها الدول النامية لتعزيز وتدعيم منتجاتها وصادراتها، وحظرها في الأسواق الأمريكية. إذن، هذا هو ما يعرف باسم اقتصاد السوق الحر، كما يتزيّا بلبوس الليبرالية الجديدة، التي تتضمن عودة إلى علم الاقتصاد الليبرالي الذي ساد في القرن التاسع عشر أو "سياسة عدم التدخل الحكومي"، حيث تلتزم الدولة بشكل صارم بمبدأ عدم التدخل في الأنشطة الاقتصادية. وفي الحقيقة، تلعب الدولة دورا حاسما في تشجيع ودعم شركاتها وأعمالها التجارية. وبالتالي، فإن ما يدعى بـ"التجارة الحرة" المزعومة، التي تروج لها منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي بمثل هذا الإلحاح الذي يبلغ حد التعدي والافتئات، "تتجاوز قليلا ما يقوم به قطاع الطرق، بحيث لا تفيد إلا الأغنياء، بينما تجعل الفقراء أكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي"، حسبما يقول اندرو سيمس، رئيس برنامج الاقتصاد الدولي في "المؤسسة الاقتصادية الجديدة". "وكعاقبة للسياسات الأمريكية، تخسر الدول الفقيرة في ظل العولمة حوالي مليارى دولار يوميا بسبب التلاعب بالتجارة العالمية، ويموت ثلاثون ألف طفل نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها، ويستنزف مبلغ يقدر بستين مليون دولار من الدول الفقيرة إلى الغنية على شكل ديون"[10].

5 ـ تعمل الولايات المتحدة بشكل منهجي على تقويض جهود ومساعي الدول الأقل تطورا لمحاربة الفقر وإطعام سكانها. فقد فرضت رسوما جمركية ضخمة على المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز، والسكر، والبن (فرضت على الفول السوداني مثلا رسوما تبلغ نسبتها 100٪). هذه القيود التجارية تكلف أفقر دول العالم مبلغا مذهلا يقدر بـ 2.5 مليار دولار سنويا من العملة الصعبة. الآثار الإجمالية لا يمكن وصفها إلا بالكارثية. ففي هايتي على سبيل المثال، لم يؤد تحرير سوق الأرز وما تلاه من تدفق واردات الأرز الأمريكي المدعم من الحكومة، إلى دمار إنتاج الرز المحلي وخسارة عدد لا يحصى من المزارعين لمصدر رزقهم فقط، بل عرض أمن البلد الغذائي للخطر أيضا. إن إغراق الأسواق بالمنتجات الأمريكية وبأسعار أدنى من كلفة الإنتاج غالبا، في بلد إثر بلد، وفي قطاعات تتطلب تكثيفا في العمالة وتخلق فرص عمل عديدة، مثل النسيج والأحذية والزراعة، قد دمر مورد رزق السكان الذي يعملون في ظروف حرجة أصلا، وأخضعهم لحالة من الفقر المدقع.

6 ـ نهبت الولايات المتحدة الدول الأقل تطورا، مما زاد في فقرها. لنأخذ على سبيل المثال كيف احتال "مرسوم النمو والفرصة المتاحة لأفريقيا"، الذي وقعه الرئيس جورج بوش الابن

ليتحول إلى قانون في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، على الدول الأفريقية ونهب أموالها. إذ يفترض بالقانون أن يقدم للاقتصادات الأفريقية فرصة إيصال منتجاتها المعفاة من الرسوم والحصص المحددة إلى السوق الأمريكية مقابل بعض التنازلات للولايات المتحدة وشركاتها. فما الذي حصلت عليه الدول الإفريقية بالفعل؟ لم تمنح الحكومة الأمريكية حرية الوصول إلى السوق الأمريكية إلا لتلك السلع التي قررت بأنها لن تؤثر سلبا على المنتجين الأمريكيين. وبالتالي جرى استثناء البن والسكر وغيرهما من المنتجات التي تعود بالفائدة الاقتصادية على الدول الأفريقية. ومنح القانون مزايا الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصة المحددة على الملابس والمصنوعات النسيجية الإفريقية على وجه الخصوص كي تباع في السوق الأمريكية - لكن حصر هذه المزايا في المنتجات التي تستخدم الأنسجة والخيوط المنتجة في أمريكا. أما المنتجات المصنعة من مواد منتجة في الدول الأفريقية وغيرها فسوف تخضع لقيود صارمة. ولا يسمح بالوصول إلى السوق الأمريكية في هذه الحالات إلا على أساس إذن سنوي، وبحيث لا تتجاوز الكمية نسبة 3.5٪ من كل الملابس المستوردة إلى الولايات المتحدة بخلال ثمانية أعوام. علاوة على ذلك، يمكن للحكومة الأمريكية أن تلغي هذه المزايا في أي وقت تشاء، إن قررت أن هناك زيادة في واردات المنتجات

النسيجية إلى الولايات المتحدة يمكن أن تهدد صناعاتها المحلية. ومن المؤكد أن شرط استخدام المواد الأولية الأمريكية في منتجات الدول الإفريقية لا يقوض صناعات المواد الخام المحلية فقط، بل إن استيراد المواد الأولية من الولايات المتحدة لصناعة النسيج في إفريقيا عملية باهظة التكاليف، بسبب أجور النقل وغيرها، الأمر الذي يعني أن المنتجات النسيجية الإفريقية المصدرة إلى الولايات المتحدة تصبح غير قادرة على المنافسة. ولا يقتصر الأمر على عدم قدرتها على المنافسة، بل إن هذه الشروط تضمن بقاءها دوما غير قادرة على المنافسة في المحصلة النهائية. وما الذي تجنيه الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل؟ يطالب القانون الدول الأفريقية - من بين العديد من الأشياء - بما يلي:

1) رفع الحواجز أمام التجارة والاستثمار الأمريكيين في إفريقيا، ومعاملة الشركات الأمريكية على قدم المساواة مع الشركات الإفريقية، وحماية حقوق الملكية الفكرية تبعا للمعايير العالمية؛

2) إجراء المزيد من عمليات الخصخصة وإلغاء الدعم الحكومي والتحكم بالأسعار؛

3) ضمان تطبيق معايير العمل الدولية ووضع حد أدنى لعمر الأطفال الذين يتم تشغيلهم؛

4) عدم الانخراط في أي عمل يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالح السياسة الخارجية. إذن، في حين تجني الولايات المتحدة مكاسب فعلية ملموسة من القانون، فإن الفوائد التي تجنيها إفريقيا تظل وهمية تماما. ومن المؤكد أن مثل هذه "الاتفاقية" تتحمل إلى حد بعيد مسؤولية تفاقم الفقر في أفريقيا طيلة العقدين الماضيين.

7 ـ عملت الولايات المتحدة بإصرار على تخفيض أسعار السلع في دول العالم النامية. يقول مايو: "من المفترض أن تمثل مكافحة التضخم واحدا من النجاحات الرئيسة التي حققها الاقتصاد الأمريكي طيلة العقد الماضي ـ لكن العامل الأساسي الذي أسهم في انخفاض معدلات التضخم ظل الهبوط المستمر في أسعار السلع التي صدرتها الدول المدينة، ولقيت التشجيع على التصدير للتخلص من الديون من قبل منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. بالنسبة للعديد من المنتجات، مثل الشاي والبن والفول السوداني، أدت زيادة العرض الذي شجعته المعونات والديون، وزيادة الصادرات من إفريقيا، إلى عائدات منخفضة عموما. وفي حين أدى تشجيع الصادرات بدعم من منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي إلى زيادة بنيوية مفرطة في

العرض، لكن لم يقم أي تكتل للمصدرين، فيما عدا منتجي النفط، للموازنة بين العرض والطلب. وما إن ظهرت التكتلات حتى استولت عليها المصالح الأمريكية، مثلما حدث لتكتل منتجي الموز المجهض في السبعينيات، حين ظنت الدول المنتجة للموز في أمريكا الوسطى واللاتينية أن بإمكانها اتباع نموذج أوبك. لكن لسوء الحظ، يختلف الموز عن النفط، ولا يمكن أن تتركه في الأرض لحصر وتحديد العرض - فهو يفسد! ولكن حتى مع ذلك، فإن السبب الرئيس لانفراط عقد التكتل كان أنشطة شركات الموز الأمريكية، مثل "تشيكيتا"، التي سعت لتقويض التكتل بأية طريقة في متناولها. إنه سوق المشتري، الذي هو بالأساس المستهلك الأمريكي، ووصفة مناسبة للانكماش حيث لا يستفيد من استقرار الأسعار أو انخفاضها سوى المواطن الأمريكي، بينما لا تشعر بموجات الصدمة إلا الدول المنتجة - أي أن الولايات المتحدة شيدت اقتصادا عالميا يغذي اقتصادها، في أوقات الأزمات وفترات الازدهار على حد سواء[11]. وفي الحقيقة فإن أسلوب حياة أغنى الدول في تاريخ العالم، القائم أساسا على الغذاء الرخيص، يعتمد على الدعم الناتج عن العمل المضني والجهد الدؤوب الذي تبذله أفقرها.

8 ـ كأنما كل ما تقدم ليس كافيا، فقد فرضت الولايات المتحدة بشكل منتظم إجراءات اقتصادية قسرية من جانب واحد، عرفت باسم "العقوبات". فخلال الثمانين سنة الماضية، فرضت هذه العقوبات على مختلف الدول في مائة وعشرين مناسبة، منها مائة وأربع منذ الحرب العالمية الثانية. في عام 1998 وحده، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مختلفة على 75 بلدا، تضم 52٪ من سكان العالم.

المستهلكون الأمريكيون هم المستفيدون من هذه المناورات المخادعة والتلاعب بالاقتصاد العالمي. وحين ينظر الأمريكيون إلى العالم، يرون فقرا وتخلفا يقاومان التغيير. ويعتقدون، كما يخبرهم السياسيون ووسائل الإعلام بانتظام، أن أمريكا هي أكثر أمم العالم كرما وجودا. وهذا أكثر أجزاء "المعرفة الجاهلة" تقليدية. فتبعا لـ"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD)، قدمت الولايات المتحدة مبلغا يتراوح بين 6 .9 مليارات دولار بين عامي 1995 ـ 1999 على شكل معونات خارجية. وبلغة الأرقام المطلقة، قدمت اليابان مبلغا أكبر في نفس الفترة (بين 9 .15 مليارا). لكن الأرقام المطلقة أقل أهمية من النسبة المقدرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (أو الثروة الوطنية) التي تخصصها الدولة للمعونات الخارجية. وتبعا لهذا المقياس،

تحتل الولايات المركز الثاني والعشرين من الدول الاثنتين والعشرين الأكثر تقدما. وأكد هذه الحقيقة الرئيس السابق جيمي كارتر حين أشار معلقا: "نحن أشد الأمم بخلا وتقتيرا"[12]. تحتل الدانمرك رأس القائمة، حيث قدمت ما نسبته 1.01٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين لم تقدم الولايات المتحدة سوى 0.1٪. وكانت الأمم المتحدة قد حددت النسبة بـ 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات التنموية، لكن لم يحقق هذه النسبة بالفعل سوى أربع دول هي: الدانمرك 1.01٪؛ والنرويج 0.91٪ ؛ وهولندا 0.79٪ ؛ والسويد 0.7٪. وبغض النظر عن كونها أقل دول العالم كرما، فإن الولايات المتحدة انتقائية فيما يتعلق بمن يتلقى معوناتها. أكثر من 50٪ من ميزانية المعونات الأمريكية تنفق على دول الشرق الأوسط المتوسطة الدخل، مع تلقي إسرائيل حصة الأسد منها. الأهم من ذلك، وكما أعلنت وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAD) في موقعها الرسمي على الإنترنت: "المستفيد الرئيس من برنامج المعونات الخارجية الأمريكية هو الولايات المتحدة دائما وأبدا". وأضاف الموقع أن 80٪ من عقود الوكالة ومنحها المالية تذهب "مباشرة إلى الشركات الأمريكية"، وأن برامج الوكالة قد ساعدت على إيجاد أسواق جديدة للسلع الأمريكية علاوة على "مئات الآلاف من فرص العمل"[13]. ولم

تشكل المعونات أبدا عبئا يثقل كاهل المواطن الأمريكي، بل كانت ذراعا للسياسة الخارجية الأمريكية تضمن به أن يدفع الفقراء "ضريبة"، وتدعم في الواقع فرص العمل والشركات التابعة لأغنى أمة على ظهر الأرض.

إذا كانت أمريكا هي العالم، فإن مشكلاته البيئية ينبغي رؤيتها من منظور الولايات المتحدة. والجدل الخلافي الذي أحاط بـ"بروتوكول كيتو" يشرح هذه النقطة بكل وضوح. "البروتوكول" الذي تم تبنيه في الجلسة الثالثة من "مؤتمر الأطراف المدعوة إلى إطار ميثاق الأمم المتحدة حول تغير المناخ" (UNFCCC) في كيوتو (اليابان) في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1997، وضع أهدافا محددة لتقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فهذا الغاز الذي تلفظه مصانع السيارات والصناعات التي تعتمد على الوقود المستخرج من باطن الأرض، اعتبر مسؤولا عن تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض. ويطالب الاتفاق الدول الصناعية بتخفيض نسبة انبعاث الغاز، بحلول عام 2012، إلى معدل يبلغ 5.2٪ من مستويات عام 1990. لكن النسب تتفاوت بين بلد وآخر، في آذار/ مارس 2001، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها لن تطبق "بروتوكول كيوتو" لأنه لا يمثل الأداة الصحيحة للتعامل مع تحدي مشكلة

تغير المناخ على المستوى العالمي، الأمر الذي عرض للخطر بنود "البروتوكول" برمته وأثار سخط واستياء المجتمع الدولي. واقترحت إدارة الرئيس بوش عوضا عنه نظاما يضع حدودا لانبعاث ثلاثة غازات رئيسية تلوث الهواء. لكن ليس من بينها ثاني أكسيد الكربون. وفي حين وضع "بروتوكول كيوتو" نسبا إجبارية للتخفيضات، فإن النسبة المسموح بها تبعا لخطة بوش تحدد على أساس كل طن من الملوثات. وعندما تخفض الشركات نسبة انبعاث الغازات الملوثة، فإنها تدخر حصتها المسموح بها لاستخدامها في وقت لاحق، أو في أنشطة صناعية أخرى. وقدر الاتحاد الأوروبي أن خطة بوش ستسمح للولايات المتحدة في واقع الأمر بزيادة انبعاث الغازات الملوثة بنسبة تصل إلى 33٪!

أجمع العالم كله على معارضة اقتراح الولايات المتحدة. محمد الصبان، مستشار شؤون الطاقة في المملكة العربية السعودية، قال إن تصريح الرئيس بوش كان بمثابة "إعلان وفاة بروتوكول كيوتو". أما كيل لارسون وزير البيئة السويدي فأكد على أنه "ليس من حق أحد إعلان وفاة بروتوكول كيوتو". في حين أعلن رومانو برودي رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي أن "تمزيق الاتفاق والبدء مجددا سيكون خطيئة

مأساوية". الرئيس بوش رد قائلا: "أقدر وجهة نظرك، لكن هذا هو الموقف الأمريكي لأنه ملائم لأمريكا". ومن أجل توضيح قصده أضاف: "لن نفعل شيئا يلحق الضرر باقتصادنا، لأن الناس الذين يعيشون في أمريكا لهم الأولوية"[14]. وفي رسالة وجهها لبعض الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الذين استحثوه على التخلي عن التعهد الذي قطعته الولايات المتحدة في كيوتو، أوضح الرئيس بوش الأسباب التي دعته لاتخاذ قراره. إذ استنتجت وزارة الطاقة في دراسة جديدة أجرتها بأن القانون الذي يحدد نسبة ثاني أكسيد الكربون سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الكهرباء؛ وهو لا يريد أن يتخذ إجراء يلحق الضرر بالمستهلكين الأمريكيين خلال فترة نقص الطاقة الكهربائية. إذن، يعتبر سعر الكهرباء في كاليفورنيا أهم بكثير من استنزاف طبقة الأوزون، واختفاء القمم الجليدية القطبية، وارتفاع حرارة الأرض، والدمار الذي تسببه التغيرات المناخية للعالم. ولا يقتصر الأمر على أن حاجات الأمريكان أهم بكثير من حاجات باقي سكان العالم، بل إن الإخطار التي تتهدد الكوكب الأرضي يجب اعتبارها ثانوية أمام رغبات المستهلكين الأمريكيين.

إذا كانت أمريكا هي العالم، فإن موارده ملك لها. الافتراض يتجاوز كثيرا ما تشير إليه الإحصائيات المجردة التي تظهر بشكل روتيني في "تقارير التنمية البشرية" التي يصدرها "برنامج التنمية" التابع للأمم المتحدة (UNDP): تستهلك أمريكا أكثر من نصف سلع وخدمات العالم كله؛ وينفق سكانها عشرة مليارات دولار سنويا على أطعمة الحيوانات الأليفة - أي أكثر بأربعة مليارات دولار من إجمالي المبلغ المقدر المطلوب لتوفير الرعاية الصحية الأساسية والغذاء الضروري لكل فرد في العالم؛ ويصل إنفاقها على مستحضرات التجميل إلى ثمانية مليارات دولار، أي أكثر بمليوني دولار من إجمالي المبلغ السنوي المطلوب لتوفير التعليم الأساسي لكل سكان العالم؛ وتتجاوز الأصول المالية لأغنى ثلاثة رجال في أمريكا الناتج المحلي الإجمالي لثمانية وأربعين من الدول الأقل تطورا. وبعد أن احتكرت معظم موارد العالم، تتطلع أمريكا الآن إلى آخر الموارد المتبقية لدى الدول النامية: النباتات، والحيوانات، والتنوع البيولوجي، والحمض النووي (DNA) للأهالي المحليين في مختلف بقاع العالم.

انخرطت شركات التقانة الحيوية الأمريكية، والباحثون، والمضاربون، في حملة محمومة للاستيلاء على المعرفة القديمة

والحكمة الفطرية للأهالي المحليين. فقد تطورت تقانات وأنساق ومعارف هؤلاء على مدى آلاف السنين. واستطاعوا - عبر القرون - تبيئة وتهجين النباتات، وترويض الحيوانات البرية، وتطوير الأدوية والعقاقير المستخلصة من الأعشاب والنباتات، واستخدام التقنيات التي نربطها هذه الأيام بالتقانة الحيوية - أي استخدام المتعضيات الحية، أو أجزاء منها، لإنتاج أو تعديل المنتجات، وتحسين سلالات النبات والحيوان. فشعب الايغوروت البدائي الذي يسكن منطقة كورديليرا في الفليبين، ظل منذ آلاف السنين يقوم بتخمير مشروبه التقليدي (نبيذ الأرز)، بواسطة نوع محلي من الخميرة يدعى "بوبود"، وخمر سكر القصب، الذي يحضر بواسطة بذار تنمو في الغابة وتدعى "غامو". كما استطاع زراعة وتهجين أنواع متعددة من "الكاموت" (البطاطا الحلوة)، الذي كان يمثل غذاء أساسيا بالنسبة لأفراده قبل إدخال زراعة الأرز. كما طور عدة أنواع من الرز لتناسب الظروف المناخية والمكانية - فقد تمتلك قرية واحدة عشرة أصناف مختلفة من بذار الأرز التي تناسب مختلف الأحوال الجوية وأنواع التربة. وعلى نحو مشابه، طور أنواعا أخرى من المحاصيل مثل المنيهوت (cassava) والقلقاس (taro). وفي حين أن المعارف والابتكارات المنتجة في الولايات المتحدة وأوروبا تتمتع بالحماية التامة، إلا أن هذه المعارف التقليدية ليس لها من يحميها. ولا تشمل اتفاقية

منظمة التجارة الدولية "حول الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (TRIP) بنودا خاصة تتعلق بحماية الأنظمة، أو الممارسات، أو النباتات الطبيعية، أو المنتجات التي تشكل أساس المعرفة التقليدية والمحلية. وهكذا تستطيع الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، والشركات العاملة في ميدان الزراعة والتقانة الحيوية أن تستولي على هذه المعارف والعلوم وتفلت من العقاب.

النباتات التي استخدمت على مر السنين من قبل الشعوب البدائية والمحلية تتعرض للسرقة ونهب حقوق الملكية. بدأت القضية مع شجرة "نيم" (Neem) التي تستخدم في الهند لصنع سلسلة واسعة من الأدوية لعلاج أمراض متعددة مثل القرحة والسكري والالتهابات الجلدية والإمساك، إضافة إلى احتمال استخراج مبيد للحشرات شديد الفاعلية ضد الجراد، والديدان الخيطية، ويرقانات البعوض، والخنافس. في عام 1985، حصل تاجر أخشاب أمريكي على ترخيص إنتاج مبيد حشري مستخلص من شجرة النيم باسم "مارغوسان ـ او" (o. Margosan)، ثم باعه إلى شركة الصناعات الكيماوية المتعددة الجنسية "دبليو. آر. غريس & كو" (W. R. Grace and Co.). وانفتح الباب على مصراعيه. فبين عامي 1985 ـ 1995، منحت سبع وثلاثون براءة اختراع في أوروبا والولايات المتحدة تجيز استخدام وتطوير المنتجات

المستخلصة من شجرة "النيم"، بما في ذلك معجون للأسنان. وهكذا، أصبح مورد مجاني ومتوفر (هنالك حوالي 14 مليون شجرة نيم في الهند وحدها)، مورد طوره واستخدمه أهالي جنوب آسيا طيلة قرون عديدة، من ممتلكات إحدى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية. الأمر ذاته حصل مع نبتة "اياهواسكا" ونبتة "كينوا" في أمريكا اللاتينية، و"الكاوه" في مناطق المحيط الهادي، والقرع المر في الفليبين وتايلند. وكلها استخدمت على نطاق واسع من قبل الأهالي المحليين على مر التاريخ، لكن تدعي ملكيتها الآن الشركات الأمريكية.

هذا المسلك اللصوصي لا يحرم هذه الشعوب مما هو حق لها فقط، بل يفرز عواقب وخيمة مدمرة لمستقبلها أيضا. لنأخذ على سبيل المثال ماذا يمكن أن يحدث لنبتة "الكينوا"، التي تعتبر بذارها النشوية المحتوية على نسبة عالية من البروتين غذاء أساسيا لملايين السكان في مناطق جبال الانديز في أمريكا اللاتينية، وقد زرعت وطورت منذ ما قبل حقبة الأنكا. حصل اثنان من الباحثين من جامعة كولورادو على براءة اختراع رقم 304,718، 5 في عام 1994 تعطيهما حق التحكم الاحتكاري بالنباتات الذكرية العقيمة لشجرة "ايبلاوا" البوليفية التقليدية (وهي أحد أنواع نبات الكينوا). وهكذا،

منع سكان الانديز فجأة من استخدام النبتة التي تشكل جزءا من نظامهم البيئي الطبيعي. صحيح أن بوليفيا تصدر حاليا هذا النوع إلى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا (وهي سوق تبلغ قيمتها حوالي مليون دولار سنويا)، لكن إن استخدم هذا النوع المهجن على نطاق واسع في الإنتاج التجاري في الولايات المتحدة، فإن المصدرين البوليفيين سيمنعون من دخول الأسواق الأمريكية والأوروبية. الأمر الذي سيؤدي إلى نزوح آلاف المزارعين الصغار وجلهم من الهنود المحليين. الاحتمال الآخر يتمثل في سيطرة الشركات الاحتكارية التي تملك التراخيص (أو الشركات التابعة لها في بوليفيا) على مزارع النبتة ومن ثم إنتاجها باستخدام الأنواع التجارية المهجنة. وسيحدث تآكل في مورثات تشكيلة الأصناف المتنوعة من نبتة الكينوا التي طورها المزارعون المحليون طيلة القرون، مما سيقلص إلى الأبد تنوعها الوراثي. هنالك العديد من المجتمعات الزراعية تواجه مآزق مشابهة في مختلف أرجاء العالم[15].

لكن القرصنة البيولوجية الأمريكية لا تقتصر على الأعشاب الطبية وتشكيلة المحاصيل المتنوعة - بل تمتد أيضا لتشمل الحمض النووي للسكان المحليين. الطلب الذي قدم لوزارة التجارة الأمريكية لتسجيل سلالة من الخلايا التائية (T -

Cell) المصابة بعدوى فيروسات "الليمفوما وابيضاض الدم البشري" (HTLV)، النمط آ (التي قد تساعد في تطوير علاج السرطان) لامرأة من بنما تبلغ من العمر 26 سنة، كان أول محاولة لتسجيل مواد وراثية مأخوذة من سكان محليين. قدم الطلب في وقت مبكر يعود إلى عام 1993، لكنه سحب في نهاية المطاف نتيجة الاحتجاجات العالمية والحملات العنيفة التي قادتها مختلف المنظمات الأهلية. لكن ذلك لم يمنع المعهد الوطني للصحة في الولايات المتحدة من التقدم بطلب لتسجيل الحمض النووي المأخوذ من رجل ينتمي لشعب الهاغاهاي البدائي في مرتفعات بابوا غينيا الجديدة. طلب الترخيص شمل سلالة خلايا تحتوي على الحمض النووي غير المعدل لشعب الهاغاهاي (سحب هذا الطلب أيضا نتيجة الضغوط العالمية). ومنذ ذلك الحين، تضاعفت طلبات تسجيل الحمض النووي للشعوب البدائية المحلية ـ ويمكن الآن شراء الخلايا الدموية للهنود الحمر الذين يسكنون حوض الأمازون على الإنترنت ـ علنا ـ من الشركات الأمريكية.

معارف الشعوب البدائية المحلية ليست معارف جديدة بالطبع. أما الهندسة الوراثية فهي علم جديد يولد ثقافة جديدة. لكن الولايات المتحدة تنكر حقيقة أن التقانة الوراثية تشكل

نقلة جديدة تبتعد بها عن التكنولوجيا الحيوية التقليدية، أو أنها تحمل في ركابها مشكلات بيئية وصحية جديدة. وفي حين يسعدها الاستيلاء على المعارف القديمة، فإن الولايات المتحدة لا تريد تنظيم وقوننة التقانة الجديدة بأية طريقة كانت. فقد عارضت بإصرار "ميثاق التنوع البيولوجي"، الذي يجسد أول مسعى عالمي دؤوب لوضع معايير وقواعد قانونية لـ"الأحياء المعدلة وراثيا" (GMOs)، والمنتجات المستخلصة من/ أو المحتوية على "الأحياء المعدلة وراثيا". أولا، وبإلحاح من الولايات المتحدة، تم تغيير تعبير "الأحياء المعدلة وراثيا" إلى "المتعضيات المعدلة الحية" في مسودة البروتوكول. ثانيا، مع تنامي الأدلة العلمية التي تثبت خطر "الأحياء المعدلة وراثيا" والمنتجات المتصلة بها على البيئة والصحة، عارضت الولايات المتحدة العالم كله في مسألة جعل "المبدأ الوقائي" القاعدة المؤسسة للبرتوكول. ويشكل أساس استخدام هذا المبدأ، الذي صيغ لأول مرة خلال توقيع "اتفاقية التغير المناخي" عام 1992، الافتراض القائل بأن التقانة الحيوية يمكن أن تولد نتائج خطيرة، وأن علينا أن نلتزم جانب الحيطة والحذر إزاءها. وأصبح المبدأ، الذي كفله العديد من التشريعات القانونية التنظيمية في دول العالم، بمثابة الروح الهادية للسياسة العلمية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، ويستخدم على نحو متزايد في عملية صنع القرار السياسي حيثما تبين وجود خطر يتهدد

البيئة، أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وبقيت الولايات المتحدة، أكبر مطور ومصدر لـ"الأحياء المعدلة وراثيا"، الدولة الوحيدة التي ترفض المبدأ الوقائي. أما الدول النامية التي تعمل جاهدة لصياغة اتفاق ملزم يؤمن الحماية من أخطار التقانة البيولوجية، والترويج لميثاق التنوع البيولوجي، فتتعرض بصورة روتينية لاتهام الولايات المتحدة بأنها تعرقل التجارة العالمية، ولتهديداتها المتكررة عبر منظمة التجارة الدولية.

إن كل المخاوف التي تقلق العالم، بدءا بمخاطر "الأحياء المعدلة وراثيا"، والتغيرات المناخية، مرورا بتوفير الحماية للمعارف والموارد المحلية، وإصلاح المؤسسات العالمية الاستبدادية وغير الديمقراطية مثل منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي، وصولا إلى تحقيق العدالة والتجارة النزيهة، تختزل في رأي الولايات المتحدة في قضية "التجارة الحرة" - الأمر الذي يعني أن على أمريكا أن تكون حرة في أن تفعل ما تشتهي. وخلال العقود القليلة الماضية، ازداد حجم ما يسمى بـ"التجارة الحرة" زيادة هائلة لها دلالتها. وتعادل الآن تجارة يوم واحد كل الصفقات التي عقدت طيلة عام 1949. لكن في حين أن التجارة الدولية تتنامى، تلغى القواعد والأنظمة المصممة لإدارة التجارة وتشجيع العدالة نتيجة ضغوط وأوامر الولايات المتحدة. وهي

تتصرف في تعاملها مع باقي دول العالم وكأنها مراهق مستأسد على رفاقه، حيث تعبر باستمرار عن النقمة والاستياء لاضطرارها إلى قبول ضوابط كابحة لسلوكها، في نفس الوقت الذي ترفض فيه فهم السبب الذي يجعل لمسلكها عواقب وتبعات حقيقية على حياة الآخرين. فإذا لم تعجبها السياسات الاقتصادية لإحدى الدول، تسعى إلى تدميرها بواسطة منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. وإذا لم ينجح مسعاها، تفرض عليها العقوبات، أو ترتب لقيام انقلاب عسكري يطيح بقادتها (كما حدث في إيران، وتشيلي، وغواتيمالا). أما الدول الديكتاتورية التي يحكمها الطغاة والمستبدون الذين يدوسون بأحذيتهم حقوق الإنسان فتسمى دول صديقة وحليفة إذا اتبعت السياسة الاقتصادية المناسبة (الفليبين والسلفادور). المشكلة تكمن في أن سلوك الولايات المتحدة، وإصرارها على أن تكون حرة في فعل ما تشاء، لا يضعان عراقيل خطيرة تقيد حرية الآخرين لاختيار أسلوبهم في الحياة فقط، لكنها تعرض بقائهم ذاته للخطر. ولا ينبغي أن يفاجئ أحد حين يدرك أن أمريكا قد أعلنت الحرب على كل العالم غير الأوروبي، بما في ذلك أفقر الشعوب، وأضعفها، وأكثرها حرمانا.

لكن نادرا ما توصل الأمريكيون إلى تفاهم مع هذا الإدراك لأمريكا. فإذا كانت أمريكا هي العالم، فإن ما يحدث فيها أمر مهم له ـ وهذا هو الشيء الوحيد الذي يحب أن يعيه الأمريكيون. ولهذا السبب تشعر أمريكا بالارتياح حين تنظم "بطولة العالم" التي يشارك فيها الأمريكيون وحدهم، مثلما يحدث في مباريات كرة القدم الأمريكية والبيسبول. ومن منظور العالم، لم تنظم الألعاب الأولمبية في اتلانتا (1996)، والأولمبياد الشتوي في سولت ليك (2002) إلا لفائدة أمريكا. أما بقية دول العالم فلا ضرورة لمشاركتها. ومثلما هي الحال في مسلسل "الاسم المستعار"، حيث تسافر سيدني في مختلف أرجاء العالم لكنها لا ترى فعلا مجتمعات أخرى، ولا ثقافات أخرى، ولا بيئات أخرى، ولا حتى بشرا آخرين (إلا بوصفهم أشرارا)، ولا تسمع أصواتهم، ولا تعرف همومهم، كذلك هي أمريكا، من النادر أن ترى أو تسمع بقية سكان العالم (إلا بوصفهم معادين وعدوانيين). وكما لاحظ جيم داتور، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هاواي والمتخصص الشهير بدراسة الاتجاهات المستقبلية: "إن تغييب العالم عن مجال الرؤية البصرية الأمريكية يمثل إحدى أشد الحقائق إثارة للقلق حول المجتمع الأمريكي. وحتى برغم النظام الإعلامي الضخم الذي يستخدم آخر ما توصلت إليه التقانة المتقدمة، يظل المجتمع

الأمريكي مغلقا أمام المعلومات والحقائق والآراء القادمة من باقي دول العالم. ولا غرو أن الأمريكيين - ككل - لا يدركون الكراهية المتزايدة التي يشعر بها العالم تجاه الولايات المتحدة"[16].

وسائل الإعلام الأمريكية مشهورة بضيق الأفق. وباستثناء بضع صحف وطنية، تغيب الأخبار الأجنبية - عموما - بشكل واضح فاضح. ولا يغامر التلفزيون، الوسيلة التي يشاهدها المواطنون أكثر من غيرها، بالخروج من الحدود الوطنية إلا لنقل أخبار الكوارث والحروب التي تقودها أمريكا. وحين تمتد التغطية لتصل إلى العالم الخارجي، تصبح في ذات الوقت وبشكل مناقض للعقل، أكثر ضيقا في الأفق وأشد ابتذالا وتفاهة. أما الأصوات المعارضة والمنشقة فقد تمت تصفيتها وتغييبها من أجل خلق إعلام باهت أحادي الثقافة مكرس لتشجيع الاستهلاك، والتجارة، والترويج لمصالح واهتمامات الحكومة والنخبة القوية، وتسلية الجماهير وإمتاعها وإخضاعها. وهذا ليس نتيجة لـ"السوق الحر" الذي يشتغل بوصفه قانونا طبيعيا - بل هو نتاج لسياسة حكومية مقصودة ومتعمدة.

منذ أيام إدارة الرئيس ريغان، ظلت الولايات المتحدة ترفع القيود عن صناعتها الإعلامية، وتقود هجمة على الأنظمة

والقوانين الدولية، أما العاقبة الطبيعية لذلك فهي تجمع قوة وسائل الإعلام العالمية في أيدي حفنة قليلة يتناقص عددها باستمرار. ففي عام 1983، حين أصدر بن باغديكيان كتابه "احتكار وسائل الإعلام"، تركزت ملكية وسائل الإعلام في أيدي خمسين من الشركات الكبرى (المندمجة) العابرة للحدود الوطنية[17]. في عام 2002، لم يبق سوى تسع شركات كبرى عابرة للحدود الوطنية تهيمن على وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية: " أميركان اون لاين تايم وارنر" (AOL Time Warner)، "ديزني" (Disney)، " بيرتيلزمان" (Bertelsmann)، "فياكوم" (Viacom)، "نيوز كوربوريشن" (News Corporation)، "ت سي أي" (TCI)، "جنرال الكتريك" (General Electric) (مالكة ان بي سي)، "سوني" (Sony) (مالكة كولومبيا وتراي ستار بيكتشرز وشركات التسجيل الكبرى)، سيغرام (Seagram) (مالكة يونيفرسال فيلمز وشركات الموسيقا). وهكذا، لا يوجد اليوم على المستوى العالمي سوى صناعة إعلامية عملاقة واحدة، تزود الأمريكيين عمليا بكل ما يشاهدونه ويسمعونه على الشاشة، وموجات الأثير، ويقرؤونه في المطبوعات، ومواقع الويب على الإنترنت.

تمثل الشركات الإعلامية العملاقة هذه جماعة ضغط سياسي قوي ونافذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فهي تنفق في واشنطن وحدها حوالي 125 مليون دولار في السنة من أجل رفع القيود عن الملكية. ولا يقتصر تأثيرها على التدخل في صياغة مسودات القوانين والأنظمة الوطنية وتوجيهها لمصلحتها، لكنها تلعب أيضا دورا مهما في صياغة وتوجيه القواعد والأنظمة العالمية. في عام 2000 على سبيل المثال، مارست شركات الإعلام العملاقة ضغوطا مؤثرة من أجل فتح أبواب التجارة مع الصين، وقارعت أولئك الذين أثاروا مشاعر القلق حول حرية التعبير وحرية الصحافة. وقبل ذلك استخدمت وسائل الضغط التي تمتلكها الولايات المتحدة لفتح أسواق الهند أمام البث الفضائي التلفزيوني.

يقول مارك كريسبن ميللر في صحيفة "ذي نيشن" (The Nation) إن معظم ما يزود به هذا "الكارتل" الإعلامي الولايات المتحدة عبارة عن "دعاية تجارية أو سياسية". وتحت هيمنة "أمريكان اون لاين - تايم وورنر"، و"جنرال الكتريك"، و"فياكوم" وغيرها، ليست "الأخبار، مع بعض الاستثناءات القليلة، سوى نسخة أخرى من الترفيه الذي يبيعه 'الكارتل' ويبثه دون توقف". هذه الكيانات، كما يقول ميللر، هي:

معادية في نهاية المطاف لسعادة ورفاه الناس. وفي حين نحتاج لمعرفة الحقيقة عن مثل هذه الشركات، فإن لها مصلحة على الغالب في كبت الحقيقة (كما يفعل المعلنون لديها). وبينما يتطلب الأمر الكثير من الوقت والمال لاكتشاف الحقيقة، تختار الشركات الأم تخفيض النفقات الضرورية للصحافة، مفضلة ذلك النوع من السعر الزهيد الذي يمكنها من بث ساعات لانهاية لها من اللغو الفارغ المهيج ("مونيكا" ثم "سرفايفر"، و"تشاندرا ليفي" قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبعد ذلك اليوم الكارثي عرضت علينا غالبا أخبار الجمرة الخبيثة، إضافة إلى أفلام بطولية من البنتاغون). علاوة على أن الجمهور المفضل لدى "الكارتل" هو تلك الشريحة السكانية المرغوبة بالنسبة للمعلنين - الأمر الذي يعني تجاهل وسائل الإعلام الكامل للطبقات العامة والفقيرة. وفي حين يتوجب على الصحافة المساعدة في حمايتنا ضد أولئك الذين يسيئون استخدام سلطات الحكومة، فإن القلة المحتكرة تتمتع بعلاقة مغالية في حميميتها مع البيت الأبيض والبنتاغون، وبالتالي فهي غير مستعدة لفضح ما يرتكبانه من أخطاء وجرائم. كبار رؤساء المؤسسات الإعلامية يريدون الحصول على امتيازات من الدولة، في

حين يخاف المراسلون والصحفيون من المخاطرة بإزعاج أفضل مصادرهم. وبسبب هذا اللطف والدماثة (وبالطبع، الذعر الراهن المخيم على الجو)، فإن تغطية أخبار هذه الحكومة الأمريكية أكثر تثقيفا وتنويرا بقليل من نشرات الأخبار المحلية في أية دولة استبدادية في العالم الثالث.

كان من المفروض بوسائل الإعلام المكرسة لمصلحة الشعب الأمريكي أن تستقصي وتحقق في الأداء الهزيل لوكالة المخابرات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وإدارة الطيران الاتحادية، ومراكز مكافحة الأمراض، كي يطرأ تحسن على عمل هذه المؤسسات من أجل حمايتنا - لكن الفرق الإخبارية (مثلها مثل الكونغرس) لم تكلف نفسها عناء معاينة أنشطتها. كذلك يتوجب على وسائل الإعلام تناول وتحليل كافة التهديدات الراهنة التي تدهم أمننا - بما في ذلك تلك التي يشكلها المتطرفون في أقصى اليمين في استهدافهم للعيادات الطبية التي تجري عمليات الإجهاض، الذين يمارسون "الإرهاب البيولوجي" على ما يبدو؛ لكن الصحفيين ومراسلي المحطات التلفزيونية لا يعنيهم الأمر..

إذن، يتوجب على وسائل الإعلام تسليط الضوء، وليس التعتيم، على اعتداءات هذه الحكومة على الحريات المدنية ـ الاعتقالات الجماعية، الأدلة السرية، زيادة المراقبة والترصد، تعليق العمل بحق المتهم في استشارة محام، تشجيع التجسس، التحذيرات من مغبة المعارضة، الصور الخاضعة للرقابة، حجز ومصادرة الوثائق العامة، الزيارات المفاجئة لرجال الاستخبارات وغيرها. يتوجب على وسائل الإعلام الامتناع عن الترديد الببغائي لما يقوله البنتاغون عن الحرب الحالية، لأن مثل هذه الروايات الصاعقة تجعلنا راضين عن الذات، وتبقينا في جهلنا المهلك حول رأي العالم الحقيقي الواقع خارج حدودنا بنا والسبب الذي يدعوه لذلك.. وهنالك المزيد ـ حول الاستغلال المذهل للمأساة، خصوصا من قبل الجمهوريين؛ وحول الروابط الجامعة بين آل بوش وآل بن لادن؛ حول عملية الخداع المستمرة في فلوريدا ـ من الأمور التي ينبغي على وسائل الإعلام تعريف الشعب بها، لو لم تكن..غير مبالية بالصالح العام.

باختصار، يبدو أن أقسام وإدارات الأخبار في "كارتل" وسائل الإعلام تعمل عكس مصلحة واهتمام الشعب

الأمريكي - فهي مكرسة لصالح شركاتها الأم، والمعلنين، وإدارة الرئيس بوش. الوضع "لاأمريكي" تماما. إن هدف الصحافة مساعدتنا على إدارة شؤون الدولة، وليس العكس. وكمواطنين في بلد ديمقراطي، لدينا الحق والتعهد بالاطلاع على/ ومعرفة ما يحدث، في "الوطن" وفي العالم الخارجي في آن. وبدون هذه المعرفة لن نكون آمنين ولا أحرارا[18].

يصعب وصف مثل هذا النظام الإعلامي المركز والخاضع لسيطرة محكمة بأنه "صحافة حرة". فالصحافة الحرة، كما أشار فيليب نايتلي، الكاتب والمراسل الحربي الذي يحظى باحترام كبير، في مجلة "انديكس اون سينسورشيب" (Index on Censorship)، لا تحول الجدل الذي احتدم بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى "شتائم واستفزاز، وهجوم شخصي، واتهامات تحريضية، وترهيب وتخويف، إلى أن أجبر المعلقون والمفكرون، الأشخاص الذين نريد سماع أصواتهم، على التزام الصمت"[19]. الصحافة الحرة، كما أكد روبرت مكشيسني، "لا تعيد إنتاج نشرات البنتاغون دون إخضاعها للنقد العقلاني، ولا تعمل من أجل أولئك الذين يستفيدون من وجود الظلم وعدم المساواة والمحافظة على الوضع الراهن"[20]. إن وظيفة وسائل

الإعلام الأمريكية هي - بالدرجة الأولى - إبقاء الجمهور الأمريكي جاهلا بالعالم الخارجي، فهي تهتم بإنتاج المستهلكين السعداء، لا المثقفين الواعين، ذوي التفكير الحر، الذين يضعون السياسة الخارجية لحكومتهم موضع المساءلة والتدقيق. وهي تؤدي هذه الوظيفة على الأغلب من خلال الرقابة الذاتية، والانحياز الماكر المراوغ. إن الذهنية التجارية المغالية في التوكيد على الربح تضمر أحكاما مسبقة منحازة ضد الفعل السياسي، والقيم المدنية، والأنشطة المعادية للسوق، وتنزع إلى اعتبار المجتمع الاستهلاكي، والتفاوت الطبقي، وما يسمى بـ"الفردانية"، أمورا عادية وطبيعية وخيرة وتهدف إلى النفع العام. وعبقرية وسائل الإعلام الأمريكية، كما يلاحظ مكشيسني، تكمن في "غياب الرقابة السافرة عموما. ومثلما أشار جورج اورويل في مقدمته - غير المنشورة - لرواية 'مزرعة الحيوانات'، فإن الرقابة في المجتمعات الحرة أشد تعقيدا بكثير وأكثر شمولية منها في الأنظمة الديكتاتورية، لأن 'من الممكن إسكات الأفكار غير الشائعة والتعتيم على الحقائق المزعجة، دونما حاجة لفرض حظر رسمي'"[21].

يرفض مسلسل "الاسم المستعار" أن يأخذ أحداثه ومشاهده على محمل الجد. فهو يستخدم كافة "الكليشيهات" الابتذالية

في أدب الجاسوسية، لكنه لا يكتفي بمجرد إعادة إفراغها في قالب جديد: بل يخرجها، ويسخر من التقاليد المتبعة، ويهزأ من سخف وعبثية حبكته الروائية. ذلك هو الجانب التعويضي فيه. إلا أن أمريكا، على العكس من ذلك، تبالغ في أخذ ذاتها على محمل الجد. ومعظم الأمريكان يعتبرون أن "حرية الصحافة" في أمريكا حقيقة بدهية لا تحتاج إلى بينة، وأن الولايات المتحدة تشجع الحرية وتروج لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وأن باقي سكان العالم يشعرون بالغيرة من حريتها وديمقراطيتها، وأن ثروة أمريكا هي نتيجة لزومية لـ"حرية التجارة"، وأن أسلوب الحياة الأمريكية هو أفضل ما ابتكر في تاريخ البشر، ولذلك يجب أن ينظر الجميع إليها بعين الحب والإعجاب والتقدير؛ وأن أمريكا تبعا لجملة لنكولن الشهيرة "آخر أفضل الآمال للجنس البشري". إنها لصدمة مزلزلة أن تكتشف أن رأي العالم بها على العكس من ذلك؛ وأنها أصبحت مصدرا للخوف والرعب وهدفا للبغض والكراهية، وأن هذا الرأي مؤسس على التجربة الحقيقية الملموسة مع قوة أمريكا و جبروتها خلال العقود الخمسة الماضية. "الحقيقة تجرح أحيانا"، لكن مثلما تكتشف سيدني، ليس ثمة مهرب من مواجهتها لسوء الحظ.

"قرن من عمليات التدخل العسكري الأمريكي، من وندید ني إلى أفغانستان"

إعداد: زولتان غروسمان

- داكوتا الجنوبية، 1890 ـ (؟)

تدخل عسكري: ذبح 300 من هنود لاكوتا في وندید ني.

- الأرجنتين، 1890.

تدخل عسكري: لحماية المصالح الأمريكية في بيونس ايرس.

- تشيلي، 1891.

تدخل عسكري: اشتبك مشاة البحرية مع الثوار الوطنيين.

- هايتي، 1891.

تدخل عسكري: أخمدت ثورة العمال السود على جزيرة نافاسا التي تدعي الولايات المتحدة ملكيتها.

- ايداهو، 1892.

تدخل عسكري: قمع الجيش إضراب عمال مناجم الفضة.

- هاواي، 1893 ـ (؟).

تدخل عسكري/ بحري: أسقطت قوات البحرية والجيش المملكة المستقلة، وضمت إلى الولايات المتحدة.

- شيكاغو، 1894.

تدخل عسكري: أنهى الجيش إضراب عمال السكك الحديدية، وقتل 34 شخصا.

- نيكاراغوا، 1894.

تدخل عسكري: احتل الجيش بلو فيلدز لمدة شهر.

- الصين، 1894 ـ 1895.

تدخل عسكري/ بحري: تدخل مشاة البحرية في الحرب الصينية ـ اليابانية.

- كوريا، 1894. 1895.

تدخل عسكري: بقي مشاة البحرية في سيؤول خلال الحرب.

- بنما، 1895.

تدخل عسكري/ بحري: نزل مشاة البحرية في مقاطعة كولومبيا.

- نيكاراغوا، 1896.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية في ميناء كورينتو.

- الصين، 1898 ـ 1900.

تدخل عسكري: تدخل الجيش الأمريكي في ثورة جماعة "القضبان المتناغمة" السرية ضد الجيوش الأجنبية.

- الفليبين، 1898 ـ 1910 (؟).

تدخل عسكري/ بحري: تم الاستيلاء على الفليبين من الإسبان، قتل 600.000 فلبيني.

- كوبا، 1898 ـ 1902 (؟).

تدخل عسكري/ بحري: تم الاستيلاء على كوبا من الإسبان، وأبقت الولايات المتحدة على قاعدة بحرية لها هناك.

- بورتوريكو، 1898 ـ (؟).

تدخل عسكري/ بحري: تم الاستيلاء على بورتوريكو من الإسبان، الاحتلال استمر.

- غوام، 1898 ـ (؟).

تدخل عسكري/ بحري: تم الاستيلاء على الجزيرة من الإسبان، ما زالت تستخدم كقاعدة حتى الآن.

- مينيسوتا، 1898 (؟).

تدخل عسكري: قاتل الجيش قبيلة تشيبيوا في ليتش ليك.

- نيكاراغوا: 1898.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية في ميناء سان خوان ديل سور.

- ساموا، 1898 (؟).

تدخل عسكري: شارك الجيش في المعركة حول خلافة العرش.

- نيكاراغوا، 1899.

تدخل عسكري: احتل مشاة البحرية ميناء بلوفيلدز.

- ايداهو، 1899 ـ 1901.

تدخل عسكري: احتل الجيش منطقة المناجم كوار دالين.

- اوكلاهوما، 1901.

تدخل عسكري: قاتل الجيش ثورة الهنود الحمر من قبيلة كريك.

- بنما، 1901 ـ 1914.

تدخل عسكري/ بحري: انفصلت بنما عن كولومبيا عام 1903، وتم ضم منطقة القناة 1914 ـ 1999.

- هندوراس، 1903.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية خلال الثورة.

- جمهورية الدومينيكان، 1903 ـ 1904.

تدخل عسكري: لحماية مصالح الولايات المتحدة خلال الثورة.

- كوريا، 1904 ـ 1905.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية خلال الحرب الروسية ـ اليابانية.

- كوبا، 1906 ـ 1909.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية خلال إجراء الانتخابات الديمقراطية.

- نيكاراغوا، 1907.

تدخل عسكري: أنشئت محمية "دبلوماسية الدولار".

- هندوراس: 1907.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية خلال الحرب مع نيكاراغوا.

- بنما، 1908.

تدخل عسكري: تدخل مشاة البحرية في الانتخابات.

- نيكاراغوا، 1910.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية في بلوفيلدز وكورنيتو.

- هندوراس، 1911.

تدخل عسكري: لحماية مصالح الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية.

- الصين، 1911 ـ 1941.

تدخل عسكري: احتلال مستمر مع استخدام العنف من وقت لآخر.

obeikandl.com

- كوبا، 1912.

تدخل عسكري: لحماية المصالح الأمريكية في هافانا.

- بنما، 1912.

تدخل عسكري: نزل مشاة البحرية خلال المعركة الانتخابات المحمومة.

- هندوراس، 1912.

تدخل عسكري: تدخل مشاة البحرية لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية.

- نيكاراغوا، 1912-1933.

تدخل عسكري: قصف، عشرون سنة من الاحتلال، محاربة رجال العصابات.

- المكسيك، 1913.

قوات بحرية: إجلاء الأمريكيين خلال الثورة.

- جمهورية الدومينيكان، 1914.

قوات بحرية: قتال الثوار للسيطرة على سانتو دومينيغو.

obeikandl.com

- كولورادو، 1914.

تدخل عسكري: إنهاء إضراب عمال المناجم بواسطة الجيش.

- المكسيك، 1914 ـ 1918.

تدخل عسكري/ بحري: سلسلة من عمليات التدخل ضد الوطنيين.

- هايتي، 1914 ـ 1934.

تدخل عسكري، قصف: تسعة عشر عاما من الاحتلال بعد الثورة.

- جمهورية الدومينكان، 1916 ـ 1924.

تدخل عسكري: ثمانية أعوام من الاحتلال (مشاة البحرية).

- كوبا، 1917 ـ 1933.

تدخل عسكري: احتلال عسكري، إقامة محمية اقتصادية.

- الحرب العالمية الأولى، 1914 ـ 1918.

تدخل عسكري/ بحري: الاشتراك في الحرب ضد الألمان بعد إغراقهم للسفن الأمريكية.

obeikandl.com

- روسيا، 1918 .1920.

تدخل عسكري/ بحري: خمس عمليات إنزال لمحاربة البلاشفة.

- بنما، 1918 .1920.

تدخل عسكري: القيام "بمهمة رجل الشرطة" خلال الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات.

- يوغسلافيا، 1919.

تدخل عسكري: تدخل مشاة البحرية لصالح إيطاليا ضد الصرب في دالماتيا.

- هندوراس، 1919.

تدخل عسكري: نزول مشاة البحرية خلال الحملة الانتخابية.

- غواتيمالا، 1920.

تدخل عسكري: تدخل لمدة أسبوعين ضد الزعماء النقابيين.

- غرب فرجينا، 1920 ـ 1921.

تدخل عسكري، قصف: تدخل الجيش ضد عمال المناجم.

obeikandl.com

- تركيا، 1922.

تدخل عسكري: لمحاربة القوميين في سميرنا (ازمير).

- الصين، 1922 ـ 1927.

تدخل عسكري/ بحري: نشر القوات خلال الثورة الوطنية.

- هندوراس، 1924 ـ 1925.

تدخل عسكري: إنزال القوات مرتين خلال الاضطرابات الانتخابية.

- بنما، 1925.

تدخل عسكري: مشاة البحرية يقمعون المشاركين في الإضراب العام.

- الصين، 1927 ـ 1934.

تدخل عسكري: انتشرت وحدات مشاة البحرية في أنحاء متفرقة من البلاد.

- السلفادور، 1932.

تدخل عسكري/ بحري: أرسلت السفن الحربية خلال ثورة فاربوندو مارتي.

obeikandl.com

- واشنطن دي.سي، 1932.

تدخل عسكري: قمع الجيش مظاهرات المحاربين القدماء (الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى) المطالبين بعلاوات إضافية.

- الحرب العالمية الثانية، 1939 ـ 1945 (شاركت الولايات المتحدة في الحرب عام 1941)

تدخل عسكري/ بحري، قصف، استخدام السلاح الذري: قتال دول المحور لمدة ثلاث سنين؛ أول حرب ذرية في التاريخ.

- ديترويت، 1943.

تدخل عسكري: أخمد الجيش ثورة السود.

- إيران، 1946.

تهديد نووي: أنذرت القوات السوفييتية بضرورة مغادرة المناطق الشمالية (أذربيجان الإيرانية).

- يوغسلافيا، 1946.

قوات بحرية: ردا على إسقاط طائرة أمريكية.

- أورغواي، 1947

تهديد نووي: نشرت القاذفات في استعراض للقوة.

- اليونان، 1947 ـ 1949.

قيادة وتوجيه: قادت الولايات المتحدة اليمين المتطرف في الحرب الأهلية.

- الصين، 1948 ـ 1949.

تدخل عسكري: إخلاء مشاة البحرية قبل انتصار الشيوعيين.

- ألمانيا، 1948.

تهديد نووي: القاذفات التي تحمل قنابل ذرية قامت بحراسة الجسر الجوي.

- الفليبين، 1948 ـ 1954.

قيادة وتوجيه: وجهت وكالة المخابرات المركزية الحرب ضد ثورة الهوك.

- بورتوريكو، 1950.

تدخل عسكري/ بحري: القضاء على ثورة الاستقلال في بونس.

- كوريا، 1950.

تدخل عسكري/ بحري، قصف، تهديدات نووية: خاضت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية والصين؛ وقعت الأطراف المتحاربة في مآزق؛ تهديد بإلقاء القنبلة الذرية عام 1950، وضد الصين عام 1953. مازالت القواعد الأمريكية باقية في كوريا حتى اليوم.

- إيران، 1953.

قيادة وتوجيه: أسقطت وكالة المخابرات المركزية حكومة مصدق الديمقراطية، وأعادت تنصيب الشاه.

- فيتنام، 1954.

تهديد نووي: عرضت القنابل على الفرنسيين لاستخدامها ضد حصار الفيتكونغ لهم.

- غواتيمالا، 1954.

قيادة وتوجيه، قصف، تهديد نووي: قادت وكالة المخابرات المركزية الغزو الذي قام به اللاجئون المنفيون بعد أن أممت الحكومة الجديدة أراضي الشركة الأمريكية؛ نشرت القاذفات في نيكاراغوا.

- مصر، 1956.

تهديد نووي: حذر السوفييت من مغبة التدخل في أزمة السويس؛ مشاة البحرية أجلوا الأجانب.

- لبنان، 1958.

تدخل عسكري/ بحري، نزل مشاة البحرية في لبنان لدعم الحكومة ضد الثوار.

- العراق، 1958.

تهديد نووي: حذر العراق من مغبة غزو الكويت.

- الصين، 1958.

تهديد نووي: حذرت الصين من مغبة مهاجمة تايوان.

- بنما، 1958.

تدخل عسكري: تفجرت الاحتجاجات ضد رفع العلم الأمريكي على شكل مواجهة مع الجنود الأمريكيين.

- فيتنام، 1960 ـ 1975.

تدخل عسكري/ بحري، قصف، تهديدات نووية: حاربت أمريكا مع فيتنام الجنوبية ضد الثورة فيها وضد فيتنام

obeikandl.com

الشمالية؛ سقط ما بين مليون ومليوني قتيل في أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة؛ تهديدات باستخدام القنابل الذرية في عامي 1968 و1969.

- كوبا، 1961.

قيادة وتوجيه: فشل غزو المنفيين الكوبيين بقيادة وكالة المخابرات المركزية.

- ألمانيا، 1961.

تهديد نووي: استنفار نووي خلال أزمة جدار برلين.

- كوبا، 1962.

تهديد نووي: حصار بحري خلال أزمة الصواريخ؛ الاقتراب من شفا الحرب مع الاتحاد السوفييتي.

- لاوس، 1962.

قيادة وتوجيه: حشد عسكري خلال حرب العصابات.

- بنما 1964.

تدخل عسكري: أطلقت النار على البنميين المطالبين بعودة القناة.

- إندونيسيا، 1965.

قيادة وتوجيه: قتل مليون إندونيسي في انقلاب عسكري دعمته وكالة المخابرات المركزية.

- جمهورية الدومينيكان، 1965 ـ 1966.

تدخل عسكري، قصف: نزل مشاة البحرية خلال الحملة الانتخابية.

- غواتيمالا، 1966 ـ1967.

قيادة وتوجيه: تدخلت القوات الخاصة (القبعات الخضر) ضد الثوار.

- ديترويت، 1967.

تدخل عسكري: خاضت قوات الجيش حرب شوارع مع السود، سقط 43 قتيلا.

- الولايات المتحدة، 1968.

تدخل عسكري: بعد مقتل مارتن لوثر كينغ؛ نشر واحد وعشرون ألف جندي في المدن.

obeikandl.com

- كمبوديا، 1969 ـ 1975.

قصف، تدخل عسكري/ بحري: قتل مليونان من الكمبوديين خلال عمليات القصف الجوي التي امتدت عقدا من السنين؛ حدثت مجاعة وفوضى سياسية.

- عمان، 1970.

قيادة وتوجيه: وجهت الولايات المتحدة الغزو الذي قام به جنود البحرية الإيرانية.

- لاوس، 1971 ـ 1973.

قيادة وتوجيه، قصف: أدارت الولايات غزو الفيتناميين الجنوبيين؛ قصف منظم وواسع النطاق للمناطق الريفية.

- داكوتا الجنوبية، 1973.

قيادة وتوجيه: قاد الجيش عملية حصار لهنود لاكوتا في وندید ني.

- الشرق الأوسط، 1973.

تهديد نووي: حالة من التأهب العالمي خلال حرب تشرين /أكتوبر.

- تشيلي، 1973.

قيادة وتوجيه: انقلاب عسكري دعمته وكالة المخابرات المركزية يطيح بالرئيس الماركسي المنتخب.

- كمبوديا، 1975.

تدخل عسكري، قصف، استخدام الغازات: تم الاستيلاء على سفينة، قتل ثمانية وعشرون جنديا في تحطم طائرة هيلوكبتر.

- انغولا، 1976 ـ 1992.

قيادة وتوجيه: ساعدت وكالة المخابرات المركزية الثوار الذين تدعمهم حكومة جنوب أفريقيا.

- إيران، 1980.

تدخل عسكري، تهديد نووي، عملية قصف مجهضة: هجوم لإنقاذ رهائن السفارة؛ مقتل ثمانية جنود في تحطم مروحية، تحذير للسوفييت بعدم التدخل في الثورة.

- ليبيا، 1981.

طائرات البحرية: إسقاط طائرتين ليبيتين خلال مناورات عسكرية.

obeikandl.com

- السلفادور، 1981 ـ 1992.

قيادة وتوجيه، تدخل عسكري: مستشارون عسكريون، مساعدات جوية لمحاربة الثوار، شارك الجنود لفترة قصيرة في عمليات لتخليص الرهائن.

- نيكاراغوا، 1981 ـ 1990.

قيادة وتوجيه، قوات بحرية: قادت وكالة المخابرات المركزية هجمات ثوار "الكونترا"؛ ولغمت الولايات المتحدة سواحل نيكاراغوا.

- لبنان، 1982 ـ 1984.

قوات بحرية، قصف، تدخل عسكري: طرد مشاة البحرية منظمة التحرير الفلسطينية ودعموا حزب الكتائب؛ قصف من المدمرات على مواقع المسلمين اللبنانيين والجيش السوري.

- هندوراس، 1983 ـ 1989.

تدخل عسكري: المناورات ساعدت على بناء قواعد عسكرية قرب الحدود.

- غرينادا، 1983 ـ 1984.

تدخل عسكري، قصف: غزو بعد أربع سنين من الثورة.

- إيران، 1984.

طائرات مقاتلة: إسقاط طائرتين إيرانيتين في الخليج العربي.

- ليبيا، 1986.

قصف، قوات بحرية: غارات جوية لإسقاط الحكومة الوطنية.

- بوليفيا، 1986.

تدخل عسكري: ساعد الجيش في الهجمات على منطقة الكوكايين.

- إيران، 1987 ـ 1988.

أسطول، قصف: تدخلت الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب العراق.

- ليبيا 1989.

طائرات الأسطول: إسقاط طائرتين ليبيتين.

- الجزر العذراء، 1989.

تدخل عسكري: اضطرابات قام بها السود في سنت كروا بعد عاصفة هبت على البلاد.

obeikandl.com

- الفليبين، 1989.

طائرات حربية: غطاء جوي للقوات الحكومية ضد الانقلابيين.

- بنما، 1989-1990.

تدخل عسكري، قصف: تمت الإطاحة بالحكومة الوطنية بواسطة 27000 جندي، اعتقل قادة البلاد، وقتل أكثر من ألفي شخص.

- ليبريا، 1990.

تدخل عسكري: إجلاء الأجانب خلال الحرب الأهلية.

- المملكة العربية السعودية، 1990 - 1991.

تدخل عسكري، طائرات: مجابهة العراق بعد غزو الكويت؛ تم نشر 540 ألف جندي في السعودية وعمان وقطر والبحرين والإمارات وإسرائيل.

- العراق، 1990 - (؟).

قصف، تدخل عسكري، أسطول بحري: محاصرة الموانئ العراقية والأردنية، غارات جوية، مقتل أكثر من 200 ألف جندي عراقي خلال غزو العراق والكويت؛ إنشاء منطقتي

obeikandl.com

حظر جوي فوق الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب؛ تدمير واسع النطاق طال الجيش العراقي.

- الكويت، 1991.

أسطول بحري، قصف، تدخل عسكري: أعيدت العائلة المالكة الكويتية إلى الحكم.

- لوس أنجلوس، 1992.

تدخل عسكري: نشرت قوات الجيش ومشاة البحرية لمواجهة انتفاضة ضد الشرطة.

- الصومال، 1992 ـ 1994

تدخل عسكري / بحري، قصف: قوات من الأمم المتحدة احتلت الصومال بقيادة الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية؛ هجمات ضد أحد الأطراف المتنازعة في مقديشو.

- يوغسلافيا، 1992 ـ 1994.

أسطول بحري: حصار قوات حلف الناتو لصربيا والجبل الأسود.

- البوسنة، 1993 ـ 1995.

طائرات مقاتلة، قصف: طلعات جوية في منطقة الحظر الجوي؛ إسقاط طائرات صربية، وقصف القوات الصربية.

- هايتي، 1994 ـ 1996.

تدخل عسكري، أسطول بحري: محاصرة الحكومة العسكرية؛ الجيش أعاد الرئيس ارستيد إلى السلطة بعد ثلاث سنوات من الانقلاب العسكري.

- كرواتيا، 1995.

قصف: مهاجمة المطارات الصربية في كرايينا قبل الهجوم الكرواتي.

- زائير (الكونغو)، 1996 ـ 1997.

تدخل عسكري: وصول مشاة البحرية إلى مخيمات اللاجئين الروانديين (من قبيلة الهوتو) في المنطقة التي انطلقت منها الثورة الكونغولية.

- ليبريا، 1997.

تدخل عسكري: تعرض الجنود لإطلاق نار عند إجلاء الرعايا الأجانب.

- البانيا، 1997.

تدخل عسكري: تعرض الجنود لإطلاق النار عند إجلاء الرعايا الأجانب.

- السودان، 1998.

صواريخ عابرة: هجوم على مصنع للأدوية زعمت الولايات المتحدة أنه مصنع "إرهابي" ينتج غاز الأعصاب.

- أفغانستان، 1998.

صواريخ عابرة: هجوم على معسكر التدريب الذي أقامته وكالة المخابرات المركزية قبل أن تستخدمه الجماعات الأصولية الإسلامية التي اتهمت بمهاجمة السفارات الأمريكية.

- العراق، 1998 ـ (؟).

قصف، صواريخ عابرة: أربعة أيام من القصف المركز بعد الادعاء بأن العراق قد أعاق عمل مفتشي الأسلحة.

- يوغسلافيا، 1999 ـ (؟).

قصف، صواريخ عابرة: غارات جوية شديدة قام بها حلف الناتو بعد أن امتنعت صربيا عن الانسحاب من كوسوفو.

obeikandl.com

- اليمن، 2000.

أسطول بحري: هجوم انتحاري على المدمرة الأمريكية "كول".

- مقدونيا، 2001.

تدخل عسكري: قوات حلف الناتو نزعت سلاح الثوار الألبان.

- الولايات المتحدة، 2001.

طائرات، أسطول: عمليات واسعة للرد على الهجمات بالطائرات المخطوفة.

- أفغانستان، 2001.

تعبئة عسكرية أمريكية ضخمة لمهاجمة الطالبان وبن لادن. احتمال امتداد الحرب لتشمل العراق والسودان وغيرهما.

المصدر:

http://www.Zmag.Org/CrisesCurEvts/ interventions.htm

obeikandl.com